الديمقراطية في التطوير والتنمية

مشاورات عالمية حول دور الاتحاد الأوروبي في بناء الديمقراطية

الديمقراطية في التطوير والتنمية

مشاورات عالمية حول دور الاتحاد الأوروبي في بناء الديمقراطية

تقرير من إعداد المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات

الديمقراطية في التطوير والتنمية : مشاورات عالمية حول دور الإتحاد الأوروبي في بناء الديمقراطية

© جميع حقوق التأليف والطبع والنشر محفوظة للمؤسسة الدولية للديمقراطية و الانتخابات

لا تمثل المنشورات التي تصدرها المؤسسة الدولية للديمقراطية و الانتخابات أية مصالح قومية أو سياسية أياً كانت . ولا تعكس بالضرورة الآراء الواردة في هذا التقرير آراء المؤسسة أو مجلس إدارتها أو الأعضاء في هيأتها العامة ٢٠٠٩ .

لا يجوز نقل أو ترجمة هذا التقرير أو أي جزء منه بأية وسيلة كانت دون الحصول على إذن مسبق من:

قسم المعلومات – المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات (International IDEA)

© الطبعة الانجليزية ٢٠٠٩

المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات

34 103- SE ستوكهولم

السويد

ترجمة وتصميم: شركة توربو ديزاين
تصميم الغلاف: هيلين لندنغ وكريستينا سكولين
صورة الغلاف: رسم كريستينا سكولين
الطباعة: Bulls Graphics

ISBN: 978-91-85724-89-5
تم اصدار هذا الكتاب بدعم من وزارة الخارجية السويدية

المحتويات

تمهيد ٧

شارك أوروبا تجربتها ٨
نفّذ في الدول الأخرى ما تنفذه داخل دولتك ٨
التزم بالتعهدات طويلة الأجل وتجنب المعايير المزدوجة ٩
الشراكة وليس الوعظ ، الحوار وليس الإملاء ٩

ملخص النتائج ١٢

القسم الأول: مقدمة ١٥
المنهجية والفرضية ١٥
تعريفات ١٦

القسم الثاني: النوايا والتصورات ١٩
النوايا: وثائق السياسة العامة للاتحاد الأوروبي حول بناء الديمقراطية ١٩
البناء على تجارب الاتحاد الأوروبي ٢١
كيفية فهم الديمقراطية ٢١
الاندماج ضمن الاتجاه السائد والترابط ٢٢
الشراكة ٢٤
تصورات من مناطق الشراكة ٢٦
الاهتمام بالتجارب الداخلية للاتحاد الأوروبي ٢٦
محدودية مفهوم للديمقراطية ٢٧
تعهدات الاتحاد الأوروبي الطويلة الأجل ٢٧
الشراكة ٢٩
تحليل الفجوات: انعكاس التصورات والنوايا ٣٠
الاهتمام بتجارب الاتحاد الأوروبي ٣٠
مفهوم ضيق أم واسع للديمقراطية ٣٠
المفاهيم المتباينة فيما يتعلق بالتزام الاتحاد الأوروبي الطويل الأجل بالديمقراطية ٣١
المفاهيم المختلفة لنهج الشراكة الذي يتبعه الاتحاد الأوروبي ٣١

القسم الثالث: الطريق إلى الأمام ٣٣
استثمار التجارب الداخلية للاتحاد الأوروبي والاستفادة منها في الأعمال الخارجية ٣٣
تطبيق مفهوم واسع للديمقراطية ٣٥
الالتزم بالتعهدات الطويلة الأجل ٣٦
الاتجاه نحو إنشاء شراكة حقيقية ٣٨

كلمة ختامية ٤١
مشروع المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات الذي يحمل عنوان "الديمقراطية في التطوير والتنمية" – مشاورات عالمية حول دور الاتحاد الأوروبي في بناء الديمقراطية: ٤٢

المراجع ٤٣

لمحة موجزة عن المؤسسة الدولية للديمقراطية و الانتخابات ٤٦
رسالتنا ٤٦
نقوم بعملنا من خلال ثلاثة مجالات عمل: ٤٦
يتضمن عملنا مبدأين رئيسيين: ٤٦
برنامجنا ٤٧
توفير المعرفة المقارنة والخبرات في: ٤٧
تقديم المساعدة للجهات السياسية الفاعلة في عمليات الإصلاح السياسي: ٤٧
التأثير على سياسات بناء الديمقراطية: ٤٧
السعي نحو تطوير ودمج مفهوم القضايا الرئيسية ضمن الاتجاه السائد ٤٨
نهجنا ٤٨

تمهيد

يقدم هذا التقرير مراجعة دقيقة قام بها عدد من الخبراء للسياسات الخارجية للاتحاد الأوروبي وممارساته في دعم وبناء الديمقراطية في جميع أنحاء العالم. وتمكنت المؤسسة الدولية للديمقراطية و الانتخابات، بدعم من دولة السويد التي ترأس الاتحاد الأوروبي حالياً، من إشراك نظراء وشركاء الاتحاد الأوروبي في كل من دول أفريقيا، وأمريكا اللاتينية، ومنطقة البحر الكاريبي، والعالم العربي، وجنوب آسيا، وجنوب–شرق آسيا،[1] في سلسلة من المشاورات المتعددة الأقاليم بغية الحصول على ملاحظات من تلك الدول حول أثر هذه السياسات في الديمقراطية وبنائها في كل من مناطقها.

قمنا بتنظيم عملية المشاورات المتعددة الأقاليم نظراً إلى حصول إخفاقات هائلة جرت باسم تشجيع وتعزيز الديمقراطية الدولية في السنوات الأخيرة – نذكر منها الجهود الحثيثة التي تسعى إلى فرض حلول ديمقراطية من الخارج والعزوف عن قبول النتائج الديمقراطية النابعة من الداخل. ويظهر في الوقت الراهن وعلى نطاق واسع أنه لا يمكن تحقيق الديمقراطية من الأعلى إلى الأسفل أو من الخارج إلى الداخل. وهذه الحقيقة بحاجة ماسة إلى أن تترجم إلى حوار حقيقي وجوهري بين النظراء بطريقة نشطة نقدية ونزيهة بعيداً عن العدائية أو التعالي أو الإهانة.

كما أن التحولات المستمرة في القوى الاقتصادية والسياسية العالمية تؤكد الحاجة إلى اتباع أساليب جديدة في بناء الديمقراطية، ورسالة الشركاء هي أن الاتحاد الأوروبي في وضع جيد بحيث يمكنه من اتخاذ دورقيادي في صياغة أساليب جديدة. ويرى النظراء من مناطق أخرى ان الاتحاد الأوروبي يُعّد أعظم قصة نجاح ديمقراطية في التاريخ، حيث يُنظر إليه كشريك جذاب يمكن الاعتماد عليه والتعاون معه، فهو يتميز بالالتزام الكامل بتعهداته الطويلة الأجل، واتباع جدول أعمال ذي شفافية عالية. وغالباً ما تعتبر إنجازات الاتحاد الأوروبي الداخلية مصدر إلهام للسلام والديمقراطية والتطوير الاقتصادي والترابط الاجتماعي والتكامل الإقليمي.

وعلى الرغم من ذلك، ما يزال الشركاء يشعرون بالخيبة نظراً لعدم تمكن الاتحاد الأوروبي من الارتقاء إلى دور قيادي يترجم خبراته وتجاربه في الاندماج إلى نهج متكامل يدعم به إقامة ديمقراطية مستدامة في جميع أنحاء العالم. وتؤثر السياسة الأمنية والخارجية، وسياسات التعاون من أجل التنمية، والسياسة التوسعية، والسياسة الزراعية، وسياسات التجارة والهجرة في فرص توطيد الديمقراطية واستدامتها. وفي حين يُدرك الشركاء اتساع رقعة هذا التأثير، فإنهم لا يرون أن الاتحاد الأوروبي يعمل بطريقة متكاملة.

وعلى هذا الأساس، تحث التوصيات المنبثقة عن المشاورات المتعددة الأقاليم الاتحاد الأوروبي على استثمار نقاط القوة لديه في سبيل تحسين سياساته وممارساته وشراكاته بأربع طرق هي:

---

[1] تمّ تنظيم مؤتمرات طاولة مستديرة بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي، ومنظمة الولايات المتحدة، وجامعة الدول العربية. وتمّ تنظيم المؤتمرات في جنوب شرق آسيا وجنوب آسيا بالتعاون مع شركاء وخبراء استشاريين من رابطة دول جنوب شرق آسيا واتحاد جنوب آسيا للتعاون الإقليمي على التوالي: مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ومركز جنوب آسيا للدراسات السياسية. كما تمّ عقد ثلاثة اجتماعات على المستوى العالمي تشمل جميع المناطق بما في ذلك مؤسسات الاتحاد الأوروبي. علاوة على ذلك، تمّ تناول أوراق ومقالات تحتوي على معلومات أساسية، وإجراء مقابلات فردية من أجل دعم المشاورات.

١ . على الاتحاد الأوروبي توضيح تجاربه في بناء الديمقراطية كي يتجاوب مع الاهتمام الكبير جرّاء قصة نجاحه وإثارة الحوار السياسي والتعلم المشترك في جميع المناطق .

٢ . على الاتحاد الأوروبي إظهار الإنجازات التي حققها على الصعيد الداخلي في أعماله الخارجية ، ويتوجب أن ينعكس المفهوم الواسع للديمقراطية الذي يقوم على الدمج الناجح للحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية في الأعمال الخارجية التي يقوم بها الاتحاد الأوروبي . ويتطلب القيام بمثل هذه الجهود ترابطاً أكبر بين مجالات السياسة العامة داخل الاتحاد الأوروبي .

٣ . على الاتحاد الأوروبي التمسك بمبادئه الأساسية وإعادة تأكيد التزامه بالديمقراطية حتى في الحالات التي قد تؤدي فيها المصالح القصيرة الأجل إلى حلول تسوية صعبة .

٤ . يتعين على الاتحاد الأوروبي ترجمة خطابه حول الشراكة إلى واقع ملموس يشعر به الشركاء إن أراد تحقيق بناء الديمقراطية فعلاً .

شارك أوروبا تجربتها

في كثير من الأحيان نجد أن الخطاب الأوروبي يتميز بنبرة كئيبة ، إلا أن الأخبار السارة تكمن في أن مناطق أخرى كثيرة من العالم خارج أوروبا تنظر إلى الاتحاد الأوروبي بأنه أكثر من قصة نجاح . ومن وجهة نظر بقية دول العالم ، تمكنت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي من نشر وزرع بذور السلام والديمقراطية والازدهار ، ووضع حد للدمار والوحشية وسفك الدماء ، كما أنشأت هذه الدول خليطاً لا يضاهى من الحرية الفردية والديناميكية الاقتصادية والترابط والوقاية الاجتماعية .

تكافح كثير من دول العالم من أجل إيجاد التوازن بين المواطن والدولة ، وهناك اهتمام كبير ومتزايد في معرفة الطريقة التي حققت فيها أوروبا مثل هذا التوازن ، وماهية العمليات السياسية والاقتصادية التي اتبعتها كي تحقق نجاحاً كبيراً في هذا المجال . وفي واقع الأمر إن شركاء الاتحاد الأوروبي هم في حيرة من أمرهم بسبب تقاعسه في استثمار هذا النجاح وإحراز تقدم أكبر . ويُطالب الشركاء بتقاسم المعلومات على مستوى الأقران كأساس للحوار السياسي وبرامج المساعدة ، ولهذا السبب هم يريدون من الاتحاد الأوروبي أن يقوم بتوضيح تجربته والتعبير عنها عبر سياسة عامة متماسكة وموحدة بغية دعم بناء الديمقراطية في جميع أنحاء العالم .

نفذ في الدول الأخرى ما تنفذه داخل دولتك

عندما تنظر الدول الأخرى إلى الديمقراطية الأوروبية ، فإنها ترى أكثر من ديمقراطية انتخابات فقط ، بل إنها تجد أن الدول الأوروبية تتفهم حقوق الإنسان وتطبقها في ضوء كيان متكامل ومستقل : الحقوق المدنية والسياسية ، والحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية . ترى الدول الأخرى أن الديمقراطية الأوروبية تهدف بشكل عام إلى تلبية احتياجات مواطنيها وتوقعاتهم .

إن قدرة الديمقراطية على إنجاز التطور الاقتصادي والاجتماعي تحتل صدارة جداول أعمال شركاء الاتحاد الأوروبي في كل من أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والعالم العربي . ويغذّي انعدام التماسك الاجتماعي الشعور بغياب الأمن البشري والاستقرار السياسي . وأية دولة غير قادرة على تحفيز التطور الاقتصادي والاجتماعي غالباً ما تثير السخط حول كيفية عمل الديمقراطية ، وهذا بدوره يؤدي

أيضاً إلى عدم الرضا عن المساعدة الديمقراطية الدولية التي تدعو إلى انتخابات حرة ونزيهة ، ولكن لا تدعو دائماً إلى الحرية في الحياة اليومية .

وهنا تكمن المفارقة الكبيرة التي يجدر بالاتحاد الأوروبي معالجتها : عندما تنظر الدول الأخرى إلى أعمال الاتحاد الأوروبي الخارجية ، تجدها تتبع نهجاً ديمقراطياً إجرائياً يركز على الانتخابات ، وهذا النهج أضيق بكثير من نهج الديمقراطية الناجحة التي تتميز بها الدول الأوروبية . ولئن أراد الاتحاد الأوروبي الاستفادة من خبراته واجتذاب كثير من دول العالم إليه ، فهو بحاجة إلى البحث عن أوجه التآزر بين الديمقراطية والتعاون من أجل التنمية والتطوير . وهذا بدوره يتطلب تضافر جهود التعاون من أجل التطوير والتنمية وجهود السياسة الخارجية والأمنية .

التزم بالتعهدات الطويلة الأجل وتجنب المعايير المزدوجة

على الرغم من أن الديمقراطية تشغل مكاناً مركزياً في قصة النجاح الأوروبية ، فإن بقية العالم تنظر إلى الاتحاد الأوروبي على أنه كتلة تجارية . ويرى الكثيرون أن الاتحاد الأوروبي يعتريه الخجل إذا تعلق الأمر في الحفاظ على المبادئ الأساسية لأوروبا ، حيث تكون الديمقراطية في كثير من الأحيان وسيلة للاهتمام الأكثر بالأولويات الاقتصادية والأمنية قصيرة الأجل ، مما يدفع الشركاء والنظراء إلى التعبير عن شكوكهم حول مدى التزام الاتحاد الأوروبي بالديمقراطية في مناطق أخرى من العالم .

أينبغي أن تكون الديمقراطية وحقوق الإنسان أول الضحايا في الأوقات العصيبة؟ في حقيقة الأمر ، تتنافس الأولويات والاهتمامات أحياناً بمقتضى الواقع السياسي . ويحث الشركاء الاتحاد الأوروبي على التحلي بشفافية عالية فيما يتعلق بخياراته في الحالات التي تعطى الأولوية فيها لأهداف أخرى . ومن شأن مثل هذه الشفافية أن تساعد في إدارة التوقعات وتعزيز مصداقية الاتحاد الأوروبي وشرعية التزامه الطويل الأجل بالديمقراطية . أمّا غياب الشفافية فمن شأنه أن يمهّد الطريق لكيل اتهامات واتباع معايير مزدوجة .

يُستشهَد بموقف الأوروبيين من انتصار حركة حماس في الانتخابات الفلسطينية عام ٢٠٠٦ في جميع الدول ، وليس فقط في العالم العربي ، على أنه مثال جيد للمعايير المزدوجة التي تقوّض دعوات الاتحاد الأوروبي إلى تحقيق الديمقراطية وإلى اجراء انتخابات حرة . وقد ضعفت المصداقية الأوروبية أيضاً بسبب ما يوصف بسياسات الاتحاد الأوروبي الحمائية في ما يتعلق بالزراعة والتجارة والهجرة . وفي رأي نظراء الاتحاد الأوروبي ، لا تشكل التجارة قضية اقتصادية فحسب ، بل هي مسألة حاسمة تتعلق بحصول الحكومات الديمقراطية في البلدان الأقل ازدهاراً على فرصة كيما تحقق تنمية اقتصادية واجتماعية من الداخل ، وبالتالي تعزز الاستدامة والمساءلة في ديمقراطيتها .

الشراكة وليس الوعظ، الحوار وليس الإملاء

الشراكات مصطلح راسخ في علاقات الاتحاد الأوروبي مع دول أخرى من العالم ، لكنه ليس راسخاً بما فيه الكفاية من الناحية العملية . ويعبر نظراء الاتحاد الأوروبي بقوة عن رغبتهم في الاجتماع مع دول الاتحاد الأوروبي بوصفهم شركاء وليس تلاميذ عندهم . ويجب التخلي عن نهج «الجهات المانحة – الجهات المتلقية» في بناء العلاقات ، كما أن القرارات والعقوبات والعزلة لا تؤدي عادة إلى اية نتيجة . ولذا عند التحاور مع الشركاء ، يجب التركيز على تشجيع المبادرات التي تنشأ من الداخل . وفي سياق متصل ، يجب استبدال اللغة المستخدمة في الحديث عن تعزيز الديمقراطية ، التي غالباً ما يُنظر إليها على أنها لغة باتجاه واحد ، إلى لغة حوار وتعاون وعمل مشترك من أجل بناء ديمقراطية حقيقية . وهذا الأمر يشكل

رسالة مهمة وملحة، ينبغي على الاتحاد الأوروبي استيعابها، لا سيما وأن موازين القوى في عالمنا الحاضر دائمة التغير.

وقد يتساءل البعض عما إذا كان هذا النهج المتبع يتناسب مع إصرار الاتحاد الأوروبي على الالتزام بمبادئه، والجواب المدوي من المشاورات الإقليمية المتعددة هو نعم. وتتضمن الشراكات الحقيقية حواراً نزيهاً حول القضايا الشائكة، واستعداداً للاستماع إلى الآخر، لا سيما في حال وجود تضارب في الآراء. وفي حقيقة الأمر، أثبتت عملية المشاورات التي يحتويها هذا التقرير إمكانية الحوار، وقد أسفرت دعوة الشركاء للتمحيص في أداء الاتحاد الأوروبي عن نتائج أكثر: اتسمت المشاورات بالقدر نفسه من الانفتاح حول نقاط الضعف، والتحديات التي تواجهها الديمقراطية في مختلف المناطق. إضافة إلى هذا، أنتجت المشاورات رغبة في إجراء مزيد من المناقشات بغية التوصل إلى جدول أعمال مشترك لبناء الديمقراطية عبر العديد من المناطق. والرغبة في عملية كهذه واعدة أكثر من التقرير نفسه.

ستوكهولم، حزيران/يونيو ٢٠٠٩

فيدار هلجسن

الأمين العام

المؤسسة الدولية للديمقراطية و الانتخابات

ملخص النتائج

نوايا الاتحاد الأوروبي	تصورات الشركاء	الفجوة	خيارات السياسة العامة
تشكل الديمقراطية هدفاً أساسياً لأعمال الاتحاد الأوروبي الخارجية .	الاتحاد الأوروبي في المقام الأول شريك تجاري وجهة اقتصادية فاعلة .	ثمة أفكار مختلفة حول الأعمال التي يقوم بها الاتحاد الأوروبي والدور الذي يمكن أن يقوم به في بناء الديمقراطية .	على الاتحاد الأوروبي استثمار تجاربه الداخلية والاستفادة منها في أعماله الخارجية . على الاتحاد الأوروبي تنفيذ مفهوم واسع للديمقراطية . على الاتحاد الأوروبي التحرك نحو إقامة شراكات حقيقية . على الاتحاد الأوروبي الالتزام بتعهداته طويلة الأجل .
استثمار التجارب الداخلية للاتحاد الأوروبي والاستفادة منها في الأعمال الخارجية			
يتوفر المرجع المعلن الوحيد لتجارب الاتحاد الأوروبي الداخلية ضمن السياسة الأمنية .	يجد الشركاء أن من المفيد لهم الحصول على معلومات حول التجارب الداخلية للاتحاد الأوروبي عبر مزيد من مجالات السياسة العامة .	تشكل التجارب الداخلية للاتحاد الأوروبي عبر مجالات واسعة مصدراً قليل الاستخدام ، ويمكن استغلاله بشكل أكبر .	على الاتحاد الأوروبي صياغة خطابه فيما يتعلق ببناء الديمقراطية بالاستناد إلى التجارب الفردية لكل دولة عضو في الاتحاد الأوروبي ، وايضاً إلى القصة الإيجابية حول الدمج الإقليمي للاتحاد الأوروبي . ويتعلق الاهتمام بهذه التجارب بعدة مجالات ، منها آليات الاندماج الناجح ، والمساواة بين الجنسين ، والنظم المالية ، وجهود مكافحة الفساد ، وحماية الأقليات وإدارة التنوع والتعددية ، والإصلاح القضائي ، والمراقبة الديمقراطية للقوات المسلحة . كما يتوجب على الاتحاد الأوروبي توفير مثل هذه الخبرات والتجارب على المستوى العالمي من خلال أدوات اتصال تكون في متناول الجميع .
تنفيذ مفهوم واسع للديمقراطية			
يدعم الاتحاد الأوروبي بناء الديمقراطية في المقام الأول من خلال المساعدة من أجل الانتخابات ، وتعزيز حقوق الإنسان . وقد وضع الاتحاد الأوروبي الديمقراطية كأحد أهدافه المعلنة في مجال التعاون بغية التطوير والتنمية .	يركز الدعم الذي يقدمه الاتحاد الأوروبي في بناء الديمقراطية بشكل كبير على المساعدة من أجل الانتخابات وتعزيز حقوق الإنسان ، ويعطي أهمية قليلة للجوانب المتعلقة بإيصال الديمقراطية . هناك فجوة بين السياسة الخارجية والأمنية المشتركة وبين التطوير من حيث السياسة العامة والإجراءات المتعلقة ببناء الديمقراطية . وتنعكس هذه الفجوة في اللغة والمفاهيم المختلفة للديمقراطية .	يطبّق الاتحاد الأوروبي مفهوماً ضيقاً للديمقراطية ، ولا يربط بشكل كاف بين دعم الديمقراطية والجوانب المتعلقة بإيصال الديمقراطية . وهناك إمكانية لاكتشاف مجالات التعاون المشترك بين السياسة الخارجية والأمنية المشتركة وبين التعاون من أجل التنمية ، بالاستناد إلى مختلف سماتها وتطبيقها في مجال الديمقراطية .	يتوجب على الاتحاد الأوروبي تطبيق مفهوم واسع للديمقراطية عند القيام بأعمال خارجية والنظر إليها بأنها أكثر من مجرد إجراء ، وبأنها بحاجة إلى توفير الاحتياجات الأساسية للمواطنين . وحتى يتمكن الاتحاد الأوروبي من تحقيق هذا ، لا بد من إيجاد علاقة وثيقة بين السياسة الأمنية والخارجية وبين التعاون من أجل الديمقراطية . وبعبارات عامة ، تركز السياسة العامة للتطوير على الحكم الصالح بينما تضع السياسة الأمنية والخارجية إلى حد كبير تصوراً لدعم بناء الديمقراطية على شكل فعاليات تعنى بحقوق الإنسان ، والمساعدة من أجل الانتخابات ، وتعزيز القيم الأساسية . على الاتحاد الأوروبي بذل جهد لتحقيق مزيد من المواءمة والملاءمة بين التركيز والمحتوى والنهج والمنهجية في كل من مجالات السياسة العامة . كما يتوجب على الاتحاد الأوروبي اتخاذ زمام المبادرة بغية تشكيل فرق عمل مشتركة بين المؤسسات ، وجمع الخبراء معاً من أجل الاستفادة من وجهات نظرهم المختلفة ، وتطوير التعاون المشترك لخلق دعم أكثر فاعلية لبناء الديمقراطية . وللتعليم دور أساسي في تشجيع وتعزيز الديمقراطيين ، وعلى الاتحاد الأوروبي وشركائه أخذ هذه الحقيقة بعين الاعتبار .

الالتزام بتعهدات الاتحاد الأوروبي طويلة الأجل			
تشكل الديمقراطية أحد الأهداف الطويلة الأجل لأعمال الاتحاد الأوروبي الخارجية .	يعطي الاتحاد الأوروبي الأولوية للاستقرار القصير الأجل ولتحقيق الأهداف التجارية ، بدلاً من الأهداف الطويلة الأجل من أجل دعم بناء الديمقراطية .	الاتحاد الأوروبي غير قادر على إدامة أهدافه الديمقراطية طويلة الأجل في أعماله الخارجية .	تعتبر المصداقية والشرعية متطلبين رئيسيين للحصول على دعم فعّال لبناء الديمقراطية . ويتعين على الاتحاد الأوروبي الإشارة إلى تعهداته وإلى القيود التي تعيق عمله لشركائه بطريقة واضحة وشفافة من أجل تأكيد أهدافه الطويلة الأجل وإدارة توقعات الشركاء .
سياسات الاتحاد الأوروبي العامة والأعمال التي يقوم بها مترابطة معاً ، ويأخذ الاتحاد الأوروبي الديمقراطية بعين الاعتبار في مجالات سياسته العامة .	على مستوى الاتحاد ، يتناقض أحياناً الاتحاد الأوروبي مع نفسه ويكون غير قادر على إيجاد مواقف مشتركة ، ولا يعير اهتماماً لآثار سياسته الأمنية العامة المتعلقة بالهجرة والتجارة والزراعة في بناء الديمقراطية . وتظهر الخلافات بين الاتحاد الأوروبي من جهة والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي من جهة أخرى ، مما يسبب إرباكاً أحياناً ويوفر البدائل ، أحياناً أخرى .	لا يتحقق الترابط والانسجام دائماً في مجالات السياسة العامة على مستوى الاتحاد الأوروبي . ولا يتم تغطية الديمقراطية بشكل كامل ضمن مجالات السياسة العامة ذات العلاقة والمؤثرة في الشركاء . وأحياناً ترسل الدول الأعضاء ومؤسسات الاتحاد الأوروبي رسائل مختلفة تستخدم المفاهيم نفسها التي يمكن تفسيرها بطرق مختلفة .	يتعين على الاتحاد الأوروبي التفكير ملياً في بناء مزيد من أوجه التآزر بين السياسة الأمنية والخارجية المشتركة وبين التعاون من أجل التنمية والتطوير وغيرها من مجالات السياسة العامة ذات الصلة ، والاعتراف بآثار السياسات العامة كالتجارة والهجرة على بناء الديمقراطية في مناطق أخرى من العالم وأخذها بعين الاعتبار . كما ينبغي على الاتحاد الأوروبي الاستفادة من كونه يتألف من ٢٧ دولة مختلفة كيما يقوي جدول الأعمال المشترك ، ويقلل في الوقت نفسه من التناقضات بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وجدول أعمال الاتحاد الأوروبي المتفق عليه في الحالات التي يكون لهذه التناقضات فيها تأثير سلبي في بناء الديمقراطية .
الاتجاه نحو إنشاء شراكة حقيقية			
يستخدم الاتحاد الأوروبي «ترويج الديمقراطية» كيما يحقق أهدافه .	يتم تفسير «ترويج الديمقراطية» بأنها عملية تواصل ذات اتجاه واحد ، وهي تفترض ضمناً علاقة بين جهة مانحة وجهة متلقية .	يختلف مفهوم الشراكة الحقيقية ما بين الاتحاد الأوروبي وشركائه .	ينبغي متابعة الشراكة بروح تهدف إلى إيجاد فوائد متبادلة ، ويشكل الحوار عنصراً جوهرياً في الشراكة . لذا يتوجب على الاتحاد الأوروبي مراجعة سياساته العامة وإجراءته بغية تقوية آليات الحوار . كما يتوجب عليه مراجعة أعماله لضمان دمج الحوار مع شركائه في مرحلة مبكرة وعبر مراحل البرنامج بأكمله .
يستخدم الاتحاد الأوروبي نهج الشراكة كي يحقق أهدافه الطويلة الأجل في بناء الديمقراطية . ويتعامل الاتحاد الأوروبي مع أنشطة بناء الديمقراطية مع طائفة واسعة من الجهات الفاعلة .	لا يتحقق التزام الاتحاد الأوروبي بالشراكة كنهج في العمل والحوار والمواقف . ويصب دعم الاتحاد الأوروبي لبناء الديمقراطية في صالح أنشطة المجتمع المدني بشكل غير متكافئ .	هناك طاقة غير مستغلة في إحداث مزيد من التطوير والتنمية في نهج الشراكة . وخلال القيام بأنشطة بناء الديمقراطية ، لا يصل الاتحاد الأوروبي إلى مجموعات كبيرة من الجهات الفاعلة .	على الاتحاد الأوروبي الالتقاء مع شركائه حيثما يحتاجون إليه ، وعليه أيضاً أن يمضي في تطوير شراكة إقليمية كلما كان ذلك مناسباً وممكناً . ويمكن أن يتم التعاون على المستوى الإقليمي مع المنظمات الإقليمية ومبادراتها الديمقراطية ، كما ينبغي استخدام المشاورات الشاملة كأداة في هذا الصدد . كذلك ، ينبغي متابعة الشراكة الحقيقية على مستويات متعددة ومع فئات واسعة من الجهات الفاعلة .

القسم الأول

مقدمة

يقدم هذه التقرير خيارات متعددة تهدف إلى تعزيز سياسات الاتحاد الأوروبي العامة وممارساته وشراكاته دعماً لبناء الديمقراطية. وتظهر خيارات السياسة العامة عن طريق مقارنة نوايا الاتحاد الأوروبي في بناء الديمقراطية مع تصورات سياساته العامة وأعماله من خلال شركائه. وفي العامين ٢٠٠٨ و٢٠٠٩، استطلع مشروع المؤسسة الدولية للديمقراطية و الانتخابات الذي يحمل عنوان «الديمقراطية في التطوير والتنمية – مشاورات عالمية حول دور الاتحاد الأوروبي في بناء الديمقراطية» آراء الشركاء من خلال عقد مشاورات مع المنظمات الإقليمية وخبراء ومستشارين في أفريقيا، والعالم العربي، وأمريكا اللاتينية، ومنطقة البحر الكاريبي، وجنوب آسيا، وجنوب شرق آسيا.

يستعرض القسم الأول من هذا التقرير أهداف ومنهجية المشروع، ويقارن القسم الثاني بين نوايا الاتحاد الأوروبي وتصورات شركائه، ويلي ذلك تحليل للفجوات القائمة بين النوايا والتصورات. ويقدم القسم الثالث والأخير خيارات لسياسات الاتحاد الأوروبي العامة وممارساته وشراكاته.

المنهجية والفرضية

يقوم جوهرالفرضية التي بُني عليها هذا التقدير على أن هناك فجوة ما بين نوايا السياسات العامة للاتحاد الأوروبي وممارساته وبين تصورات الشركاء الإقليميين. وبغية الارتقاء بالحوار بين الاتحاد الأوروبي وبين شركائه في محاولة لإنشاء سياسات عامة وممارسات وشراكات أفضل، لا بد من تحديد هذه الفجوة والتعبير عنها بوضوح.

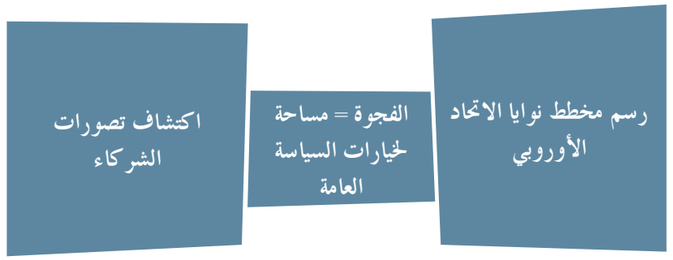

ومن أجل تحديد نوايا الاتحاد الأوروبي، تمّ الرجوع إلى الوثائق التي يملكها: المعاهدات، وثائق السياسة العامة، الاستراتيجيات التي تعبر عن طموحات الاتحاد الأوروبي وتعهداته وقيمه وأهدافه.

«وتعتبر التصورات أمر بالغ الأهمية إذ أنها تشكل أساساً للفهم وقاعدة يمكن الإعتماد عليها من قبل الجهات الفاعلة، بغية اتخاذ القرارات والخيارات الملائمة. كما وأنه من الممكن أن تؤدي عملية فهم التصورات ومنظور الجهة «الأخرى» إلى تواصل جيد وإلى تقديم توجيهات حول إحداث تحسينات على السياسة العامة».

السيدة إنفريد وتركويست
مديرة المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات

وتمّ رسم المخططات للتصورات المتعلقة بتدخل الاتحاد الأوروبي من خلال إشراك الشركاء مباشرة، هؤلاء الذين لديهم الخبرة العملية في تنفيذ أعمال الاتحاد الأوروبي وسياساته العامة على المستوى الإقليمي وعلى مستوى الدولة نفسها. وتمّ تغطية خمس مناطق هي أفريقيا، العالم العربي، أمريكا اللاتينية، منطقة البحر الكاريبي، جنوب آسيا، وجنوب شرق آسيا. ويشكل نظراء الاتحاد الأوروبي من المنظمات الإقليمية آراء تقوم مقام تصورات الشركاء.

تمّ تنظيم المشاورات بالتعاون الوثيق مع المنظمات الإقليمية. وفي حالة أفريقيا والعالم العربي وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، تمّ تنظيم المشاورات مع المنظمات الإقليمية لكل من المناطق التالية: الاتحاد الأفريقي، جامعة الدول العربية، ومنظمة الدول الأمريكية. وفي حالة جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا، وبعد الاتصال مع اتحاد جنوب آسيا للتعاون الإقليمي ورابطة دول جنوب شرق آسيا، تمّ تنظيم المشاورات مع خبراء ومستشارين رياديين، ومركز جنوب آسيا للدراسات السياسية، ومركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، على التوالي.

وتشمل الأسئلة الرئيسية التي تمّ تناولها خلال المشاورات ما يلي: ماذا الذي تستخلصه عندما تنظر إلى الاتحاد الأوروبي؟ كيف تعتقد أن السياسات العامة للاتحاد الأوروبي وممارساته تؤثر في بناء الديمقراطية في بلدك؟ أي من هذه السياسات والممارسات تعمل بشكل جيد؟ وأيها لا يعمل بالشكل المطلوب؟ ما الذي تود أن يُقلل الاتحاد الأوروبي أو يُكثر من فعله، أم تود أن يعمل بصورة مختلفة؟

جرت المشاورات في الأساس على شكل اجتماعات طاولة مستديرة إضافة إلى مقابلات شخصية. وقد تمّ الرجوع إلى عدد من المواد ذات العلاقة بغية إثارة النقاش وإثرائه. كما تمّ عقد اجتماع لأصحاب المصلحة في كل من بروكسل وستراسبورغ وستوكهولم كوسيلة للوصول إلى عدد أكبر من الجهات الفاعلة.

تعريفات

لا تتبع المؤسسة الدولية للديمقراطية و الانتخابات تعريفاً رسمياً محدداً للديمقراطية، لكن إطارها المتعلق بتقييم «حالة الديمقراطية» وضع لمصطلح الديمقراطية تعريفاً عملياً مفيداً.

الإطار الأول: مبادئ الديمقراطية في «حالة الديمقراطية» بحسب تقييم المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات.

إن المبدأين الرئيسيين للديمقراطية، وفق إطار «حالة الديمقراطية» الذي وضعته المؤسسة، هما الرقابة الشعبية على القرارات وصنّاع القرار، والمساواة في ممارسة هذه الرقابة بين المواطنين لجهة الاحترام والرأي.
ويمكن تحقيق هذين المبدأين من خلال سبع قيم وسيطة هي: المشاركة، التفويض، التمثيل، المساءلة، الشفافية، التفاعل، والتضامن.

[٢] المؤسسة الدولية للديمقراطية و الانتخابات، ٢٠٠٨.

وتُفهم الديمقراطية أنها نظام سياسي يخضع فيه اتخاذ القرار العام للرقابة الشعبية، حيث يمتلك جميع المواطنين حقوقاً متساوية للمشاركة في هذه العملية. ومع أنه من الصعب مقارنة مستويات الديمقراطية وقياسها بين الدول، فإن هناك عدة طرق لإجراء التقييم لنوعية الديمقراطية في دولة ما وفي وقت معين.

ويتعلق بناء الديمقراطية بتكوين الظروف التي تسمح بممارسة مبادئ الديمقراطية. ولكي تكون هذه الجهود فاعلة، يتوجب أن تنبثق من داخل الدولة – على الرغم من إمكانية دعمها من الخارج. ولا تنمو الديمقراطية من فراغ: قد تؤثر العلاقات الدولية وممارسات الجهات الخارجية في الوقائع الوطنية والداخلية أيضاً.

وتستغرق عملية الدمقرطة وقتاً طويلاً من أجل تحقيقها، وهي عملية لا تنتهي وتهدف إلى الارتقاء بجودة المؤسسات الديمقراطية والعمليات الديمقراطية وبناء ثقافة ديمقراطية عامة.

أمّا التعريفات الأخرى للديمقراطية، فإنها تتجاوز المعنى العملي الذي وضعته المؤسسة الدولية للديمقراطية و الانتخابات بحيث يشمل الإشارة إلى محتويات الديمقراطية ومادتها. وقد ظهرت وجهات النظر هذه بالإضافة إلى المفهوم الأوسع لماهية الديمقراطية في عدة مناطق في أثناء المشاورات. (أنظر الإطار الثاني: ثلاثة تعريفات للديمقراطية).

الإطار الثاني: ثلاثة تعريفات للديمقراطية

تنظر "**التعريفات الإجرائية**" إلى الديمقراطية ضمن إطار بُعدين اثنين هما المنافسة والمشاركة.
تضيف "**التعريفات الليبرالية**" مراجع لحماية الحقوق السياسية والمدنية وهي بمثابة معايير للديمقراطية. وتحتوي هذه التعريفات على بُعد مؤسساتي وبُعد آخر يتعلق بالحقوق.
وتوسّع "**التعريفات الموضوعية**" للديمقراطية أنواع الحقوق التي ينبغي على الديمقراطية حمايتها لكي تشمل الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، كما أنها تركز كثيراً على وجوب توفير الحد الأدنى من مستوى المعيشة ("الرفاه الاجتماعي") وعلى التحقيق التدريجي للحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

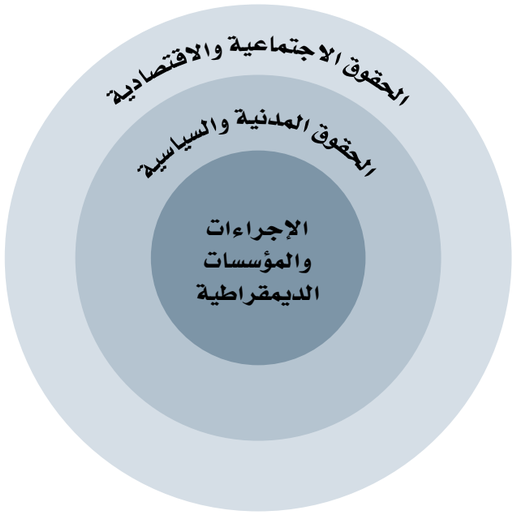

يُنظر إلى هذه التعريفات المختلفة للديمقراطية، كما تظهر في هذا الإطار، على أنها تراكمية.

[٣] لاندمان، سوف يُنشر قريباً.

القسم الثاني

النوايا والتصورات

يستعرض هذا القسم وثائق السياسة العامة للاتحاد الأوروبي ومعاهداته، كيما يوفر فهماً أفضل لنوايا الاتحاد الأوروبي في بناء الديمقراطية. إضافة إلى ذلك، يقدّم هذا القسم ملخصاً للتصورات المحددة التي تستند في الأساس إلى نتائج المشاورات التي أجرتها المؤسسة الدولية للديمقراطية و الانتخابات

مع شركاء الاتحاد الأوروبي في أفريقيا والعالم العربي وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وجنوب آسيا وجنوب شرق آسيا. وأخيراً، يقدّم القسم تحليلاً للفجوة القائمة بين النوايا المعلنة والتصورات.

النوايا: وثائق السياسة العامة للاتحاد الأوروبي بشأن بناء الديمقراطية

يجب التعرف على درجة التعقيد المؤسساتي للمنظمة بغية التوصل إلى فهم أفضل لنوايا الاتحاد الأوروبي، ويتألف الاتحاد الأوروبي من ثلاث هيئات رئيسية هي البرلمان الأوروبي الذي يمثل سكان أوروبا، ومجلس الاتحاد الأوروبي الذي يمثل الحكومات الوطنية، والبعثة الأوروبية التي تمثل مصالح الاتحاد الأوروبي المشتركة. ولكل من البرلمان والمجلس أمانة سر. وعلى كافة المستويات، يوجد داخل البرلمان والمجلس والبعثة أقسام تنظيمية تعكس مختلف مجالات السياسة العامة. ويتم إقرار بعض مجالات السياسة العامة على مستوى الاتحاد الأوروبي عامة، ويُعرّف هذا بالركيزة الأولى للاتحاد الأوروبي، حيث تشمل على سبيل المثال التجارة والتعاون من أجل التطوير والتنمية. ومن جهة أخرى، تقع السياسة الأمنية والخارجية المشتركة ضمن اختصاص دول الاتحاد الأوروبي الأعضاء في المجلس، وتعرف عادة بالقضايا التي تندرج ضمن إطار الركيزة الثانية. علاوة على ذلك، لدى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي جداول أعمالها وسياساتها العامة على المستوى الوطني.

يمكن العثور على الأساس القانوني المتعلق بالتزام الاتحاد الأوروبي المشترك بالديمقراطية في معاهدة الاتحاد الأوروبي بصيغتها المعدلة بموجب معاهدتي أمستردام ونيس، اللتين تعرّفان الديمقراطية باعتبارها أحد المبادئ التي تقوم عليها أعمال الاتحاد الأوروبي الخارجية.[٤]

[٤] المادة (٦)، معاهدة الاتحاد الأوروبي، ٢٠٠٦؛ ومع بدء سريان مفعول معاهدة لشبونة، سوف تصبح الديمقراطية إحدى القيم التي تقوم عليها السياسة الخارجية العامة. (أنظر معاهدة لشبونة المعدلة لمعاهدة الاتحاد الأوروبي والمعاهدة المنشئة للمجتمع الأوروبي ٢٠٠٧، المادة الثانية).

معاهدة الاتحاد الأوروبي والمعاهدة المنشئة للمجتمعات الأوروبية: الإطار القانوني للديمقراطية في أعمال الاتحاد الأوروبي الخارجية.

«يقوم الاتحاد الأوروبي على مبادئ الحرية، والديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وسيادة القانون، والمبادئ المشتركة بين الدول الأعضاء».[٥]

«يقع عتى عاتق الاتحاد تعريف وتنفيذ سياسة أمنية وخارجية مشتركة، تغطي جميع مناطق السياسة الأمنية والخارجية العامة، التي ستكون أهدافها: [...]

– تطوير وترسيخ الديمقراطية وسيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية».[٦] ... «وسوف تساهم السياسات المجتمعية العامة [في مجال التعاون من أجل التطوير والتنمية] في تحقيق الهدف العام المتمثل في تطوير وترسيخ الديمقراطية وسيادة القانون، وفي تحقيق الهدف الذي يدعو إلى احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية».[٧]

يُشار إلى الديمقراطية أنها هدف جوهري من أهداف الاتحاد الأوروبي،[٨] وهي بموجب معاهدة الاتحاد الأوروبي هدف عام معلن عنه لا بد من تنفيذه للتعاون من أجل التطوير والتنمية، وأيضاً للتعاون الاقتصادي والمالي والفني مع دول العالم الثالث.[٩]

وفي حال دخلت معاهدة لشبونة حيز التنفيذ، يصبح ميثاق الحقوق الأساسية للاتحاد الأوروبي ملزماً من الناحية القانونية. ومع أن الميثاق يركز أساساً على حماية حقوق الإنسان، فإنه يحتوي أيضاً على عدة بنود تتعلق بعناصر الديمقراطية. وتشير معاهدة لشبونة، وكذلك المعاهدة الحالية للاتحاد الأوروبي، إلى وثائق أوروبية أخرى مثل ميثاق باريس من أجل أوروبا الجديدة (١٩٩٠) حيث نجد إشارة إلى الديمقراطية وتعريفاً لها بتفصيل أكبر.

ميثاق الحقوق الأساسية للاتحاد الأوروبي

"إدراكاً لتراثه الروحي والأخلاقي – يقوم الاتحاد على القيم العامة التي لا تتجزأ، وعلى القيم العالمية للكرامة الإنسانية، والحرية، والمساواة، والتضامن؛ وهو يستند إلى مبادئ الديمقراطية وسيادة القانون".[١٠]

علاوة على ذلك، كثيراً ما يتم ذكر التزام الاتحاد الأوروبي المتعلق باحترام وتعزيز وحماية الديمقراطية ومبادئها، باعتباره عنصراً أساسياً في الاتفاقيات التي توصل إليها المجتمع الأوروبي مع دول العالم الثالث.[١١]

[٥] المادة (٦)، معاهدة الاتحاد الأوروبي، ٢٠٠٦.

[٦] المادة (١١) معاهدة الاتحاد الأوروبي، ٢٠٠٦.

[٧] المادة (١٧٧:٢)، المعاهدة المنشئة للمجتمع الأوروبي، ٢٠٠٦؛ أنظر أيضاً المرجع السابق، المادة (١١٨١أ) حول التعاون الاقتصادي والمالي والفني مع دول ثالثة.

[٨] دور الاتحاد الأوروبي في تعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية في دول ثالثة، ٢٠٠١، ص.٤.

[٩] المادة (١٧٧:٢) و (١١٨١أ)، المعاهدة المنشئة للمجتمع الأوروبي، ٢٠٠٦.

[١٠] ديباجة، ميثاق الحقوق الأساسية للاتحاد الأوروبي، ٢٠٠٠.

[١١] رسالة من اللجنة المختصة بإدراج احترام مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان في الاتفاقيات المبرمة بين المجتمع الأوروبي ودول ثالثة، ١٩٩٥؛ الإجماع الأوروبي بشأن التنمية، ٢٠٠٦.

البناء على تجارب الاتحاد الأوروبي

مما يلفت للنظر أن وثائق السياسة العامة للاتحاد الأوروبي لا تقدّم تفاصيل عن تجارب الاتحاد الأوروبي حول الديمقراطية والحكم الديمقراطي، ويُشار إلى تجارب الاتحاد الداخلية، لا سيما حينما يتعلق الأمر بالدول الأعضاء التي انضمت إلى الاتحاد حديثاً أو حينما يتعلق بالسياسة الأمنية العامة. وفي مجالات منع نشوب الصراعات وحلها، تعتبر تجارب الاتحاد الأوروبي قوة تجعل من الاتحاد نموذجاً يحتذى بالنسبة إلى المناطق الأخرى.[١٢]

كيفية فهم الديمقراطية

لا تحتوي وثائق السياسة العامة للاتحاد الأوروبي على تعريف واضح ومحدد للديمقراطية إلا في ما ندر، وعادة ما يتم تعريف الديمقراطية من حيث إجراءاتها وهيكلياتها ومؤسساتها. وتشمل وثائق السياسة العامة للاتحاد الأوروبي مفاهيم مختلفة عن الديمقراطية، بما في ذلك الحكم الصالح، والديمقراطية التعددية، والحكم الديمقراطي، والدمقرطة، وتعزيز الديمقراطية وبناؤها. ومع هذا يقدّم ميثاق باريس على النحو المُشار إليه في المعاهدات تعريفات للديمقراطية أكثر واقعية.

ميثاق باريس من أجل أوروبا الجديدة[١٣]

"نتعهد ببناء وتعزيز وتقوية الديمقراطية وجعلها نظام الحكم الوحيد في بلادنا".

"تقوم الحكومة الديمقراطية على احترام إرادة الشعب التي يتم التعبير عنها من خلال انتخابات حرة ونزيهة. وأساس الديمقراطية هو احترام الإنسان وسيادة القانون، وهي تشكل أفضل ضمان لحماية حرية التعبير، والتسامح بين جميع فئات المجتمع، وتوفير فرص متساوية لجميع الأفراد".

"تستلزم الديمقراطية بطابعها التمثيلي والتعددي المساءلة أمام جمهور الناخبين، وواجب السلطات العامة أن تمتثل للقانون والعدالة وتنفذهما بنزاهة. لا أحد فوق القانون".[١٤]

وبشكل عام، تركز وثائق السياسة العامة التي تتعامل مع سياسة التطوير والتنمية على الحكم الصالح، وعلى الجوانب ذات العلاقة لإيصال الديمقراطية،[١٥] بينما تركز السياسة الأمنية والخارجية المشتركة على ترويج الديمقراطية، ودعم حقوق الإنسان، ومشاركة المؤسسات السياسية والأفراد من خلال المجتمع المدني والانتخابات. ويتم تأكيد أهمية مراقبة الانتخابات والمساعدة الانتخابية كعنصرين أساسيين للدعم الذي يقدمه الاتحاد الأوروبي إلى الديمقراطية.[١٦] لكن الاتحاد الأوروبي يؤكد أيضاً رأيه في أن الديمقراطية هي أكثر من مجرد إجراء انتخابات. وفي هذه الأثناء، اقترحت رسالة البعثة الأوروبية الحكم الديمقراطي كمفهوم أوسع للديمقراطية، يمكن من خلاله ربط تعاون الاتحاد الأوروبي في مجال التطوير والتنمية بالعلاقات الخارجية.[١٧]

[١٣] تشير المادة (١١) من معاهدة الاتحاد الأوروبي إلى أهداف ميثاق باريس من أجل أوروبا الجديدة فيما يختص بالأحكام المتعلقة بالسياسة الأمنية والخارجية المشتركة. ويُشار إلى ميثاق باريس فيما يتعلق بهدف السياسة العامة لتحقيق السلام والأمن الدولي، لكن يربط ميثاق باريس بشكل صريح ما بين بناء السلام وأهداف الديمقراطية، ولذلك يمكن اعتباره حلقة وصل بين مجالات السياسة العامة هذه.

[١٤] ميثاق باريس من أجل أوروبا الجديدة، ١٩٩٠، ص. ٣–٥.

[١٥] "يُعنى الحكم بقدرة الدولة على خدمة مواطنيه.... ويشير الحكم إلى القواعد، والعمليات، والسلوكيات التي من خلالها يتم توضيح المصالح وإدارة الموارد وممارسة السلطة في المجتمع". (رسالة من اللجنة، الحكم والتنمية، ٢٠٠٣، ص. ٣).

[١٦] أنظر على سبيل المثال رسالة اللجنة بتاريخ ١١ نيسان/أبريل حول المراقبة والمساعدة الانتخابية للاتحاد الأوروبي.

[١٧] الحكم في الإجماع الأوروبي بشأن التنمية نحو نهج متناسق داخل الاتحاد الأوروبي، ٢٠٠٦، ص. ٤.

ومما لا شك فيه أن حقوق الإنسان وعملية الدمقرطة مرتبطتان معاً ارتباطاً وثيقاً. ولحقوق الإنسان دور بارز في وثائق السياسة العامة للاتحاد الأوروبي المتعلقة بالديمقراطية. والربط بين حقوق الإنسان والديمقراطية يذهب بعيداً في بعض الأحيان إلى حد المساواة بين أنشطة حقوق الإنسان والدعم من أجل بناء الديمقراطية.[١٨]

قانون ١٨٨٩/٢٠٠٦: إنشاء أداة تمويل من أجل تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم.
"ترتبط الديمقراطية وحقوق الإنسان معاً ارتباطاً وثيقاً. وتشكل الحريات الأساسية في التعبير وتكوين الجمعيات شروطاً مسبقة للتعددية السياسية والعملية الديمقراطية، في حين تشكل الرقابة الديمقراطية وفصل السلطات شرطين أساسيين للحفاظ على استقلال القضاء وسيادة القانون، وهما مطلبان ضروريان لحماية حقوق الإنسان بفعالية أكبر."[١٩]

الاندماج ضمن الاتجاه السائد والترابط

الديمقراطية في صلب جميع السياسات، ويتم الحديث عنها في كثير من وثائق السياسة العامة كشرط أساسي لتحقيق الأهداف الأخرى المتعلقة بالتطوير والأمن على سبيل المثال. كذلك يتم ذكر الديمقراطية وعلاقتها بالتجارة والبيئة والهجرة ومجالات السياسة العامة الأخرى.[٢٠]

"إضافة إلى نهجها المتبع في تنفيذ برامج التعاون، تلتزم البعثة الأوروبية باحترام وثيقة الاتحاد الأوروبي، وتضمن تجنب أية آثار سلبية في حقوق الإنسان والدمقرطة عند صياغة السياسات العامة الأخرى، وتضمن أيضاً تكييف السياسات العامة لكي يكون لها أثر **إيجابي**".[٢١]

وتشمل أدوات السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي الدبلوماسية التقليدية والأدوات المالية مثل المبادرة الأوروبية للديمقراطية وحقوق الإنسان. وتنص السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي على أن الاتحاد يرى أن أهداف الديمقراطية والأمن تعتمد بعضها على بعض.[٢٢] مع هذا، لا يوجد نقاش حول كيفية دمج الدعم من أجل بناء الديمقراطية ضمن السياسة الأمنية العامة.

"إحراز تقدم في مجال حماية حقوق الإنسان، والحكم الصالح، والدمقرطة مطلب أساسي للتنمية المستدامة والحد من الفقر".[٢٣]

كذلك تؤكد سياسة التطوير للاتحاد الأوروبي، وهي ركيزة أساسية، أن بناء الديمقراطية هو شرط أساسي للتطوير، ويتم عادة إبراز الروابط بين التطوير والديمقراطية، والحكم الصالح على وجه الخصوص. وتستخدم سياسة التطوير أدوات كالحوافز وشروط المعونة وشروط العناصر الأساسية في الاتفاقيات لكي تشجع بناء الديمقراطية.

[١٨] أنظر على سبيل المثال ورقة البعثة الأوروبية بعنوان" الاتحاد الأوروبي: تعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية في العالم"، ٢٠٠٧، وهي الورقة التي تتحدث، على الرغم من العنوان، عن حقوق الإنسان فقط.
[١٩] قانون البعثة الأوروبية الرقم ١٨٨٩/٢٠٠٦، إنشاء أداة تمويل من أجل تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم، الفقرة ٨.
[٢٠] أنظر البعثة الأوروبية، دور الاتحاد الأوروبي في تعزيز حقوق الإنسان والدمقرطة في دول العالم الثالث، ٢٠٠١.
[٢١] البعثة الأوروبية، دور الاتحاد الأوروبي في تعزيز حقوق الإنسان والدمقرطة في دول العالم الثالث، ٢٠٠١، ص. ٧.
[٢٢] أنظر البعثة الأوروبية، رسالة من البعثة حول منع نشوب الصراعات، ٢٠٠١.
[٢٣] الإجماع الأوروبي بشأن التنمية، ٢٠٠٥، الفقرة ٨٦.

وليس ثمة إشارة واضحة إلى الديمقراطية في المعاهدات كأحد أهداف السياسة التجارية للاتحاد الأوروبي.[٢٤] ومع ذلك، ما زالت الديمقراطية تشكل أحد الأهداف العامة للأعمال الخارجية التي يقوم بها الاتحاد الأوروبي، وبات من المقبول القول إن الديمقراطية يتم تنفيذها ضمناً في هذه السياسة العامة.[٢٥] وعادة يتم إدراج الديمقراطية والحوار السياسي كمكوّنين رئيسيين لاتفاقيات الشراكة الاقتصادية، واتفاقيات التجارة الحرة، واتفاقيات الشراكة التي يتم التفاوض بشأنها بين الاتحاد الأوروبي وشركائه.

وتوصف سياسة الجوار الأوروبي بأنها «علاقة متميزة مبنية على الالتزام المتبادل بالقيم المشتركة» ومن ضمنها الديمقراطية.[٢٦] وتستخدم سياسة الجوار الأوروبي باستمرار مصطلح الديمقراطية تأكيداً لأهمية هذه القيمة العامة في سياسة الجوار بأكملها.

وتقع قضايا الهجرة ضمن إطار العدالة والشؤون المحلية. ومع أن وثائق السياسة العامة المتعلقة بالهجرة لا تشير إلى الديمقراطية، فإن هناك صلة بين سياسة الهجرة والتعاون من أجل التطوير والتنمية نتيجة أثر حركة رأس المال البشري وأهمية الحوالات المالية.

أمّا سياسة التوسع فيُنظر إليها عامة أنها مجال السياسة العامة حيث كان الدعم من أجل بناء الديمقراطية هو الأنجح. وعلى الدول التي تسعى إلى الحصول على عضوية الاتحاد الأوروبي أن تفي بمجموعة من المعايير بما في ذلك «مؤسسات مستقرة تضمن الديمقراطية».[٢٧] ويُستخدم مصطلح الديمقراطية في وثائق السياسة العامة المتعلقة بالتوسع.[٢٨]

شروط الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي – "معايير كوبنهاغن"
في العام ١٩٩٣، وضع المجلس الأوروبي في كوبنهاغن المعايير المطلوبة للحصول على عضوية الاتحاد الأوروبي. وعلى الدولة العضو الجديدة أن تفي بعدة معايير سياسية واقتصادية بما في ذلك "مؤسسات مستقرة تضمن الديمقراطية، وسيادة القانون، وحقوق الإنسان، واحترام وحماية الأقليات".[٢٩]

ويشير عدد كبير من وثائق السياسة العامة التي تمّ الاطلاع عليها إلى الحاجة الملحة إلى تقوية التماسك والترابط بين مجالات السياسة العامةومؤسسات الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بالدعم من أجل بناء الديمقراطية.

[٢٤] قارن المادة (١٣٣) من المعاهدة المنشئة للمجتمع الأوروبي، ٢٠٠٦، والمادة (١٧٧:٢) من سياسة التطوير في المعاهدة نفسها. أنظر أيضاً http://ec.europa.eu/trade/index-en.htm
[٢٥] المادة (٦)، معاهدة الاتحاد الأوروبي، ٢٠٠٦. أنظر أيضاً المادة (٣٠١)، معاهدة الاتحاد الأوروبي، ٢٠٠٦.
[٢٦] http://ec.europa.eu/world/enp/policy-en.htm
[٢٧] الاستنتاجات الرئاسية، المجلس الأوروبي في كوبنهاجن، ١٩٩٣.
[٢٨] http://ec.europa.eu/world/what/enlargement/index-en.htm
[٢٩] الاستنتاجات الرئاسية، المجلس الأوروبي في كوبنهاجن، ١٩٩٣.

الشراكة

تؤكد وثائق السياسة العامة للاتحاد الأوروبي أهمية الشراكة. وتوجد وثائق استراتيجية وبرامج عمل تهتم بتعاون الاتحاد الأوروبي مع كل منطقة شريكة. ومع أن معاهدات الاتحاد الأوروبي تضع أسس المبادئ الأساسية ذاتها لجميع الأعمال الخارجية التي يقوم بها الاتحاد الأوروبي، فإن الوثائق المحددة لكل منطقة تختلف من حيث اللغة ونطاق العمل والتركيز.

وتوجّه الشراكة الاستراتيجية بين أفريقيا والاتحاد الأوروبي العلاقات بينهما، وهذه الشراكة تصف التوجّهات العامة للسياسة العامة طويلة الأجل بين أفريقيا والاتحاد الأوروبي. وتحدد الشراكة الاستراتيجية ثمانية مواضيع للشراكة منها موضوع الحكم الديمقراطي وحقوق الإنسان. والشراكة في هذا الموضوع تمكن من إقامة «حوار وتعاون من قارة إلى قارة» حول المبادئ الديمقراطية، ومكافحة الفساد، وإدارة الأموال العامة على نحو تخضع فيه للمساءلة.

"تجدد الأطراف تأكيدها أن عملية الدمقرطة، والتنمية، وحماية الحريات الأساسية وحقوق الإنسان عملية مترابطة تعزز بعضها بعضاً. والمبادئ الديموقراطية المعترف بها عالمياً هي مبادئ يقوم عليها تنظيم الدولة من أجل ضمان شرعية سلطتها وقانونية أعمالها وفق نظامها الدستوري، والتشريعي والتنظيمي، ووجود آليات المشاركة. وبالاستناد إلى المبادئ المعترف بها عالمياً، تطوّر كل دولة ثقافتها الديمقراطية". [٣٠]

يعتبر التعاون بين العالم العربي والاتحاد الأوروبي جزءًا من تعاون الاتحاد الأوروبي مع منطقة البحر الأبيض المتوسط كما تمّ صياغته والاتفاق عليه في إعلان برشلونة وإعلان الشبكة الأورومتوسطية، [٣١] وهذان الإعلانان يعنيان في المقام الأول بالأمن والتجارة لكنهما يؤكدان أيضاً الحوار السياسي وأهمية الديمقراطية. ويُشار إلى الديمقراطية بطريقة غامضة، مما يعني أن الاتحاد الأوروبي يتبع نهجاً براغماتياً تجاه الديمقراطية في تعاونه مع هذه المنطقة.

"يتفق الأطراف على تطوير سيادة القانون في نظمها السياسية، مع الاعتراف بحق كل منها في اختيار نظمها السياسية والاجتماعية -الثقافية والاقتصادية والقضائية وتطويرها بحرية". [٣٢]

إن استراتيجية الاتحاد الأوروبي – أمريكا اللاتينية شاملة، وتقرّ هذه الوثيقة أن معظم الدول في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي قد أنشأت نظماً ديمقراطية. ولذلك تتعمق الاستراتيجية كثيراً في احتياجات وإمكانيات هذه المنطقة باستخدام مفهوم الحكم الديمقراطي. ويتم تعريف الديمقراطية هنا بصورة أوسع مما هو عليه الأمر في استراتيجيات إقليمية أخرى؛ إذ يُربَط بين التركيز على دعم المؤسسات من أجل الديمقراطية من ناحية وجوانب المشاركة والديمقراطية كوسيلة لإيصال قضايا الترابط الاجتماعي والمساواة على مستوى الحقوق الاجتماعية والثقافية والاقتصادية من ناحية أخرى. [٣٣]

[٣٠] المادة (٩:٢)، اتفاقية كوتونو، ٢٠٠٠.

[٣١] رسالة من البعثة الأوروبية: عملية برشلونة – اتحاد من أجل المتوسط، ١٩٩٥؛ إعلان مشترك لقمة باريس من أجل المتوسط، ٢٠٠٨.

[٣٢] رسالة من البعثة الأوروبية: عملية برشلونة – اتحاد من أجل المتوسط، ١٩٩٥.

[٣٣] البعثة الأوروبية، أمريكا اللاتينية: وثيقة التخطيط الإقليمي ٢٠٠٧-٢٠١٣، ٢٠٠٧.

"في أمريكا اللاتينية يرتبط الحكم الصالح بالتماسك الاجتماعي ارتباطاً وثيقاً: يؤدي التهميش والفقر وقلة فرص الحصول على التعليم والرعاية الصحية وغياب الآفاق المستقبلية إلى تقييد ممارسة الحقوق المدنية والسياسية". [٣٤]

ويُعرّف تعاون الاتحاد الأوروبي وآسيا الديمقراطية وحقوق الإنسان والحكم الصالح بأنها أهداف يتوجب على الاتحاد الأوروبي دعمها في جميع علاقاته مع آسيا. وعلى الرغم من تشجيع وثائق الاستراتيجية للحوار والشراكة، فإن هذه الوثائق تبدو غامضة فيما يخص الأعمال التي يتم القيام بها.

ويشترط الإطار الاستراتيجي لتعزيز الشراكة بين أوروبا وآسيا[٣٥] أن يقوم الاتحاد الأوروبي بالمساهمة في نشر الديمقراطية والحكم الصالح وسيادة القانون، كيما يتمكن من تقوية حضوره السياسي والاقتصادي في المنطقة الآسيوية. ومن أجل تحقيق ذلك، سوف يقوم الاتحاد الأوروبي بتقوية العلاقات الثنائية والحوار المتعدد الأطراف مع الشركاء الآسيويين، وبتشجيع الحوار داخل المجتمع المدني، وبضمان دمج قضايا حقوق الإنسان والحكم ضمن الاتجاه السائد لأنشطة التعاون.

وتشترط شراكة الاتحاد الأوروبي الجديدة مع جنوب شرق آسيا[٣٦] أن يقوم الاتحاد الأوروبي بإقامة شراكة بناءة مع رابطة دول جنوب شرق آسيا والحكومات الوطنية في جنوب شرق آسيا على أساس الحوار. كما يجب أن تتضمن الاتفاقيات الثنائية الجديدة مع دول المنطقة شرطاً أو «عنصراً أساسياً» يشير إلى حقوق الإنسان. إضافة إلى ذلك، يعلم الاتحاد الأوروبي جيداً أن الحكم الصالح عنصر حاسم في إقامة مجتمعات مستقرة ومزدهرة، ولذلك تشدّد جهود التعاون من أجل التطوير التي يبذلها الاتحاد الأوروبي على تقوية الأطر المؤسساتية والتنظيمية، ومحاربة الفساد في جنوب شرق آسيا.

"وفي مناطق عدة من الإقليم، يبعث الوضع على القلق فيما يتعلق بالحكم وحقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون، وسوف تقوم المبادرة الأوروبية للديمقراطية وحقوق الإنسان بالتعامل معه". [٣٧]

توجه اتفاقية كوتونو علاقات الاتحاد الأوروبي مع دول أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ، [٣٨] وهي تهدف إلى تعزيز التنمية في هذه الدول. وتهدف الاتفاقية أيضاً إلى «تعزيز بيئة سياسية ديمقراطية مستقرة»، وهي تستند بشكل واضح إلى مبادئ عدة منها المساواة بين الشركاء، مشاركة الحكومات والجهات الفاعلة غير الحكومية، الحوار، الإيفاء بالواجبات المتبادلة، التفاضل والتكامل الإقليمي. كما تنص الاتفاقية على أهمية الحكم الصالح، وأن أي انتهاك له قد يؤدي إلى تعليق كلي أو جزئي للتعاون من أجل التطوير. [٣٩]

[٣٤] البعثة الأوروبية، شراكة أقوى بين الاتحاد الأوروبي وأمريكا اللاتينية، ٢٠٠٥، ص. ٨.

[٣٥] رسالة من البعثة، أوروبا وآسيا: إطار استراتيجي لتعزيز الشراكة، ٢٠٠١.

[٣٦] رسالة من البعثة، شراكة جديدة مع جنوب شرق آسيا، ٢٠٠٣.

[٣٧] البعثة الأوروبية، التخطيط الإقليمي لمنطة آسيا: وثيقة استراتيجية ٢٠٠٧-٢٠١٣، ٢٠٠٧.

[٣٨] اتفاقية كوتونو، ٢٠٠٠.

[٣٩] المادة (٩)، أتفاقية كوتونو، ٢٠٠٠.

تصورات من مناطق الشراكة

"أعتقد أن على الاتحاد الأوروبي أن يقوم بدور القائد في تعزيز الديمقراطية خارج أوروبا لأنه يمثل نموذجاً خاصاً يتمتع بمصداقية عالية".

السيدة ساوامورا تيولونغ

عضو برلمان، كمبوديا

على الرغم من الاختلافات الجوهرية بين مناطق الشراكة الخمس – ورغم علاقاتها المختلفة مع الاتحاد الأوروبي – فإن لهذه المناطق عدداً ملحوظاً من وجهات النظر المشتركة، تعبر جميعها عن الرأي القائل إن الاتحاد الأوروبي كجهة سياسية فاعلة هو شريك جذاب في بناء الديمقراطية. وفي الوقت نفسه، يُنظر إلى الاتحاد الأوروبي، وإلى حد كبير، على أنه شريك تجاري وجهة اقتصادية فاعلة.

الاهتمام بتجارب الاتحاد الأوروبي الداخلية

"يرمز الاتحاد الأوروبي إلى المساواة فيما يتعلق بالحصول على الموارد والفرص".

السفير محمد زامير

الممثل الدائم السابق لبنغلادش لدى المجتمعات الأوروبية

يُعرف الاتحاد الأوروبي من قبل شركائه أنه نموذجٌ ناجح للتنمية الاقتصادية وبناء الديمقراطية. ويرى الكثيرون أن تاريخ الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بالاندماج السياسي والاقتصادي على الصعيد الإقليمي يشكل مصدر إلهام لمناطق أخرى تسعى إلى تحقيق مستويات مماثلة من الاندماج. وقد شكل نجاح الاتحاد الأوروبي في بناء هيكليات التعاون من أجل السلام وتعميق الاندماج موضوعاً متكرراً في المناقشات وفي تجارب الاتحاد الأوروبي في إدارة التعددية. كما عبرّت كثير من المناطق عن رغبتها في الاستفادة من تجارب الاتحاد الأوروبي، لا سيّما في مجال بناء الديمقراطية.

"يمكن للدول الأوروبية أن تبيّن لنا نحن الآسيويين كيف تمكنت من تنمية مجتمعاتها وتطوير نظام رعاية اجتماعية، وكيف استطاعت إنقاذ الجميع من الفقر التي عانته عدة دول أوروبية في السابق، وذلك من خلال إعطائنا أفضل الممارسات وليس من خلال الوعظ فقط".

الدكتور ديوي فورتونا تور

نائب مدير العلوم الاجتماعية والإنسانيات، معهد إندونيسا للعلوم

وقد تمكن الاتحاد الأوروبي من دمج السياسة الديمقراطية مع الاستقرار الاجتماعي والديناميكية الاقتصادية. والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي مستقرة، وهي قادرة على توفير الاحتياجات الأساسية من الأمن البشري، والكرامة الإنسانية، وفرص العمل المتساوية لجميع المواطنين، بما في ذلك المساواة في النوع الاجتماعي أو التساوي بين الجنسين. وقد تحسنت مستويات المعيشة على نحو لافت في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

وقد تمكن الاتحاد الأوروبي من الانتقال بنجاح من قارة تمزقها الحروب إلى قارة تعنى بحل الصراعات سلمياً. وقد حلّ الحكم المدني مكان القوة العسكرية – وهو حكم مبني على الهيكليات القائمة على القيم الاجتماعية وسيادة القانون والنظم السياسية الشاملة.

"أعتقد أن تجربة الاتحاد الأوروبي في التغلب على الأخطار التي تهدد الديمقراطية وتحقيق الازدهار لشعوبها أمر يجب على الاتحاد الأوروبي نشره. ولا أتحدث فقط عن الاندماج الاقتصادي، بل أيضاً عن التغلب على انخراط الجيش في السياسة، وعلى مشاكل الفقر، ومناقشة إعادة توزيع ثمار التقدم الوطني والإقليمي، والمسامحة تجاه الأقليات الدينية، والتمسك بسيادة القانون".

السفير رودولفو سفرينو

الأمين العام السابق لرابطة دول جنوب شرق آسيا

الاتحاد الأوروبي هو أيضاً مثال على الاندماج الإقليمي الناجح. وقد تمكن الاتحاد الأوروبي عبر خلق هيكليات وآليات عمل للتعاون الإقليمي من تحسين موقفه في المفاوضات العالمية، وأصبح يتعامل بكفاءة كبيرة مع التحديات التي تواجه المنطقة عن طريق النقاش وإيجاد الحلول المشتركة. وعلى الرغم من اتهام الاتحاد الأوروبي بممارسة بيروقراطية مفرطة وأن قراراته تستند إلى «القاسم المشترك الأدنى»، إلا أن الجميع ينظر إليه كآلية وظيفية مثيرة للإعجاب فيما يتعلق بالتعاون المشترك بين الدول.

محدودية مفهوم الديمقراطية

"لا يمكن للاتحاد الأوروبي القيام بدور مباشر إذ أن هذه البلدان معتدة بنفسها ولا تحب النهج التطفلي أو فرض الإملاءات من جهة ما يتعين القيام به ، لكن عليه اتباع نهج بنّاء ومعتدل وغير ظاهر للعيان، وذلك من خلال تبادل أفضل الممارسات على سبيل المثال".

السفير أ .ن. رام

سفير الهند السابق لدى الاتحاد الأوروبي

يتم التشديد في جميع المناطق على قضايا التماسك الاجتماعي، وعدم المساواة، وعدم الاستقرار الاجتماعي، وانعدام الأمن، إضافة إلى عدم قدرة الحكومات على توفيرمثل هذه القضايا. وقد ركزت جميع المشاورات على العلاقة بين النظام الديمقراطي والتغيرات المرئية داخل المجتمعات. وبشكل عام، يعتقد الشركاء أن الاتحاد الأوروبي يقوم بتنفيذ مفهوم ضيق للديمقراطية، لذا فهو يفشل في الربط بين الديمقراطية الإجرائية وجوانب الإيصال للديمقراطية.

"ربما يكمن التحدي الأكبر الذي نواجهه اليوم في كيفية جعل الديمقراطية عملاً يومياً لجميع الناس، وليس مجرد حادثة عابرة تحدث مرة واحدة كل أربع سنوات".

بروفيسور أديبايو أولوكوشي

مدير تنفيذي، مجلس تطوير أبحاث العلوم الاجتماعية في أفريقيا

عضو المجلس الاستشاري في المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية

وهناك أيضاً تمايز في المصطلحات التي يستخدمها الاتحاد الأوروبي. على سبيل المثال، يتم استخدام مصطلح الديمقراطية في سياسة الجوار أو في السياسة الأمنية والخارجية المشتركة للإشارة، وبشكل رئيسي، إلى حقوق الإنسان والجوانب الإجرائية من حيث ممارسة الديمقراطية، بينما نجد أن لا وجود للمصطلح ذاته في الجوانب الأخرى للسياسة العامة، وفي حال وجوده فإنه يُستخدم كصفة. ويشدد التعاون من أجل التطوير على مفهوم الحكم الصالح ويربطه بالديمقراطية.

"التركيز على الممارسات الانتخابية الطبيعية دون أخذ الممارسات الديمقراطية الواسعة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي بعين الاعتبار من شأنه أن يخلق الشك. وتوحي التجربة الأفريقية أن تبني وجهة نظر أوسع لبناء الديمقراطية بحيث تشمل الديناميكيات الاجتماعية ليس ضرورة فحسب، بل هي قضية جوهرية لا غنى عنها من منظور السياسة العامة التي نسعى إلى إقامتها".

سعادة السيد كيتوميل ماسير

رئيس بوتسوانا السابق

ويبدو أن الاتحاد الأوروبي قام بفصل الجوانب الإجرائية والمؤسساتية للديمقراطية عن الجوانب المتعلقة بقدرة الديمقراطية على إحراز نتائج حقيقية. ويرى شركاء الاتحاد الأوروبي أن الاتحاد يركز على المجتمع المدني والانتخابات وأنشطة حقوق الإنسان على نحو غير متوازن. كما يكرر الشركاء القول إن الديمقراطية لا تشمل الانتخابات فقط ولا يمكن مساواتها بحقوق الإنسان، بل عليها تحقيق النتائج بمفهوم أوسع.

"ليست حماية حقوق الإنسان ديمقراطية. أن حقوق الإنسان أمر جوهري بالنسبة إلى الديمقراطية ولا تناقض بينهما، إلا إن حماية حقوق الإنسان ليست من الأولويات في بناء الديمقراطية".

البروفيسور س. د. /وني

باحث زائر، معهد دراسات جنوب آسيا، جامعة سنغافورة الوطنية

تعهدات الاتحاد الأوروبي الطويلة الأجل

يوصف الاتحاد الأوروبي أنه شريك يفضل استخدام القوة الناعمة في علاقاته الدولية بدلاً من القوة القاسية أو القوة العسكرية، وتعتبر هذه الميزة في حد ذاتها ميزة إيجابية من وجهة نظر إنمائية، لكن على الاتحاد الأوروبي إعطاء قيمة أكبر لنهج القوة الناعمة بدلاً من التركيز المضني على الصعوبات التي يواجهها عند ممارسته للقوة القاسية.

"الاتحاد الأوروبي بحاجة ماسة إلى إعادة النظر في نهجه الحالي من قضية تعزيز الديمقراطية في الوطن العربي. وثمة مشاكل هيكلية تتجلى في الصراع بين الأهداف الرئيسية لعدد كبير من أعضاء الاتحاد الأوروبي: الأمن والتجارة من جهة، وتعزيز الديمقراطية من جهة أخرى".

دكتور خير الدين حسيب

مدير عام مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان

ومن المآخذ التي يأخذها الشركاء على الاتحاد الأوروبي أنه ينفذ سياسة المعايير المزدوجة ولا يتمكن من تحويل سياساته إلى أفعال. ويرى الكثيرون أن دعم الاتحاد الأوروبي للديمقراطية هو مجرد حبر على ورق. وعلى وجه التحديد، يعتبر التزام الاتحاد الأوروبي بالوقوف إلى جانب الديمقراطية في مواجهة «السياسة الواقعية» موضع تساؤل، فهو يُتهم بأنه يسمح للمصالح الاقتصادية والأمنية بأن تطغى على الدعم الطويل الأجل الذي تقدمه فيما يتعلق ببناء الديمقراطية. وفي كثير من الأحيان يُحْدث هذا الوضع فجوة في مصداقية الاتحاد الأوروبي.

"في حقيقة الأمر لم يطوّر الاتحاد الأوروبي جدول أعمال مشتركاً بشأن الديمقراطية".

البروفيسور رحمان سبحان
مؤسس ورئيس تنفيذي
مركز حوار السياسات، بنغلادش

للتناقض بين السياسات العامة للاتحاد الأوروبي وأعماله تصوّر خاص لافت للنظر في العالم العربي، وعادة يتم الاستشهاد بالانتخابات الفلسطينية التي جرت عام ٢٠٠٦ في المناطق الفلسطينية، كمثال على فشل الاتحاد الأوروبي في الإيفاء بتعهداته تجاه الديمقراطية لرفضه قبول نتائج الانتخابات التي اعترف الجميع بنزاهتها وبكونها حرة وعادلة. ومثال آخر على هذا التناقض هو أن كيف قانون الإعادة في سياسة الهجرة في الاتحاد الأوروبي قد أثر سلباً في عملية التنمية في أمريكا اللاتينية. وهذان المثلان من شأنهما التأثير في مصداقية الاتحاد الأوروبي.

ليس للاتحاد الأوروبي رسالة واضحة ومترابطة في مجال بناء الديمقراطية، ويرى الكثيرون أن الاتحاد الأوروبي يُرسل رسائل متباينة إلى شركائه في المناطق والدول المختلفة، تبين مستويات متعددة من التعهدات، وتضع معايير مختلفة لقضايا شتى. ويُعتبر هذا عائقاً أمام التعاون الفعّال.

وثمة تناقض ملحوظ بين السياسة الأمنية والخارجية المشتركة وبين التعاون من أجل التطوير والتنمية، ويتحرك هذان المجالان ضمن جداول زمنية مختلفة ترتبط بالسياسة العامة، وتعمل وفق منطق متباين ومتشعب بموجب ركائز وأحكام قانونية منفصلة، وتستخدم مجموعات محتلفة من الأدوات. وما دام هذان المجالان يعملان بشكل منفصل وكل على حدة، فإن التناقض بينهما لا يشكّل أية مشكلة، لكن عندما يتقابلان – كما هو الحال عادة مع الدعم لبناء الديمقراطية – ينتج عنهما توتر، وتناقض لا داعي لهما، لا سيما في الطريقة التي يعمل بها الاتحاد الأوروبي.

"إذا لم تواز أوروبا بين سياسة الهجرة وسياسة التجارة وبين سياستها العامة التي تتبعها في تعزيز الديمقراطية، فإننا سنجد أنفسنا في مواجهة مشكلة كبيرة. إن كانت أوروبا التي نعرفها هي أوروبا نفسها التي تعيد المهاجرين وتفرض تعرفة على التجارة، وفي الوقت نفسه تسأل كيف يمكن لها أن تساعدنا – عندها يكون هناك تناقض جسيم. ومن جهة أخرى، نريد أن نبني علاقة مع أوروبا تستند إلى الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة".

دكتور دانيال زوفاتو
المدير الإقليمي للمؤسسة الدولية للديمقراطية و الانتخابات في أمريكا االلاتينية

وثائق السياسة العامة للاتحاد الأوروبي واضحة فيما يخص التزامها بالترابط ودمج الديمقراطية ضمن الاتجاه السائد. والحاجة إلى التناغم والتماسك أمر ضروري على نحو واسع. ومع ذلك، يشدد شركاء الاتحاد الأوروبي على أن عدم الاندماج ضمن الاتجاه السائد ووجود التناقض يشكلان تحدياً رئيسياً في علاقتهم مع الاتحاد الأوروبي. والاتحاد الأوروبي لا يعترف و لا يأخذ بعين الاعتبار نتائج أفعاله التي تؤثر في عملية بناء الديمقراطية في مناطق الشراكة. وقد حدّد بعض الشركاء، لا سيما في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التباين والاختلاف بين الرسائل وآثار سياسة الهجرة والسياسة الزراعية أو التجارة/التعرفة، بعد أن تمّ مقارنتها بطموحات السياسة الأمنية والخارجية للاتحاد الأوروبي والتعاون من أجل النطوير والتنمية. علاوة على ذلك، يبدو أن جهود الإدماج ضمن الاتجاه السائد لا تتضمن جميع مجالات السياسة العامة للاتحاد الأوروبي ذات العلاقة.

ومما يدعو إلى الشك ما يلاحظه كثير من شركاء الاتحاد الأوروبي من أن أولويات عدد قليل من الدول الأعضاء توجّه أولويات الاتحاد الأوروبي أحياناً، وفي هذه الحالة يكون الأخير مجرد وسيلة لتحقيق المصالح الوطنية الضيقة. إضافة إلى ذلك، لا يتم بالضرورة تنفيذ برامج التعاون بالتسيق مع الدعم الذي يقدمه الاتحاد الأوروبي لبناء الديمقراطية. وأحياناً يعتقد الشركاء أن هناك تنافساً بين جداول أعمال الدول الأعضاء وجداول أعمال الاتحاد الأوروبي، لكن هذا الاعتقاد يقابله اعتراف الشركاء بأن ثمة مناسبات تكون فيها التجارب والمناهج المختلفة التي تتبعها كل دولة من الدول الأعضاء عبارة عن مصادر قوة يمكن الاستفادة منها لأغراض المقارنة.

ويؤكد الشركاء الحاجة الملحة إلى نهج طويل الأجل، فالغالبية العظمى منهم يرون أن الدعم من أجل بناء الديمقراطية هو عملية قصيرة الأجل، وجميعهم متفقون على أن عملية بناء الديمقراطية ينبغي أن تكون طويلة الأجل.

"الاتحاد الأوروبي يشارك ثم ينسحب، ويتصل ثم ينفصل، ولذا تصبح جهوده متقطعة ومفككة، وفي نهاية الأمر يصير الكل مجزأ، ولا تتواصل الأجزاء لتشكل صورة كبيرة واحدة. أعتقد أن الاتحاد الأوروبي بحاجة ماسة إلى رؤية شاملة ومتكاملة من جهة مستقبل أفريقيا وأين يجب أن تكون، ثم يبدأ بعدها توجيه مساعداته لتحقيق هذه الرؤية الأوسع".

الدكتورة آني شيكوانها
عضو المجلس الاستشاري في المؤسسة الدولية للديمقراطية و الانتخابات
باحثة في معهد الدراسات الأمنية في أديس أبابا، إثيوبيا

الشراكة

يؤكد الشركاء جهارة أنه ينبغي بناء الديمقراطية من الداخل، وهم يشجبون نهج تعزيز الديمقراطية الذي يجسّد اتجاهاً واحداً للتواصل. ويعتقد الكثيرون أن تعزيز الديمقراطية بمساعدة الأوروبيين تحمل في طياتها شيئاً من الكبرياء والتعالي كونها تستند إلى تصدير القيم الأوروبية إلى مناطق أخرى خارج أوروبا.

والتصور الرئيسي هو أن عملية تعزيز الديمقراطية، التي يراها الكثيرون أنها وسيلة للوعظ، ما تزال تهيمن على مجموعة الأدوار التي يقوم بها الاتحاد الأوروبي. ويملك شركاء الاتحاد الأوروبي الرغبة الصادقة في التعاون فيما بينهم حول الديمقراطية، ولذا فهم يؤكدون وجوب تطوير نهج بديل مبني على الحوار.

"من الضروري أن نلقي نظرة أشمل على جيراننا وأن نعلم أن هناك الكثير مما يمكننا أن نتعلمه، وأنه باستطاعتنا أن نستمد قيمة أكبر من العلاقات القائمة على أساس الاحترام المتبادل".

سعادة السيد كيتوميل ماسير
رئيس بوتسوانا السابق

الرغبة في إقامة شراكة حقيقية موضوع يتكرر بكثرة في جميع المناطق. ويؤكد الشركاء الحاجة الماسة إلى عمليات يشارك فيها الطرفان على حد سواء، بحيث يكون هناك عملية تبادل للأفكار والأولويات والمعلومات. ويرى الكثيرون أن الاتحاد الأوروبي يسير في الاتجاه الصحيح لكن ما تزال الطريق طويلة. وفي كثير من الأحيان، يتم وضع المبادرات المتعلقة بدولة أو منطقة ما وإقرارها في بروكسل ثم يتم تقديمها إلى الدولة أو المنطقة المعنية.

"تمثل الدول الأوروبية نموذجاً حياً للديمقراطية، والديمقراطية متجذرة في ثقافتهم ونظامهم السياسي. لكن في نفس الوقت، تختلف المشاكل التي يواجهها الاتحاد الأوروبي عن تلك التي يواجهها العالم النامي، ولهذا السبب فالصبغة المحلية والتركيز المحلي والتنوع المحلي أمور ضرورية".

الدكتور س. ي. قريشي
مفوض انتخابات، الهند

والشركاء أيضاً معنيون بمدى المساحة المتوفرة لهم للحوار والتفاوض، وهم يستشهدون بآليات الاتحاد الأوروبي الداخلية التي تضمن أن تقضي الدول الأعضاء السبع والعشرون معظم الوقت في تخطيط البرامج وإقرارها. وتترك القرارات النهائية المنبثقة عن هذا الجدال مساحة صغيرة جداً للشركاء لقول ما لديهم، وأن يكون لهم حق الملكية: إنهم يدخلون في مرحلة متأخرة من العملية.

"ينبغي أن يكون هناك تغير في الموقف. وإذا قلنا إن هناك شراكة متساوية، هذا يعني أننا نكذب على أنفسنا – جميعنا يعلم أن الشراكة غير متساوية. وفي بعض الأحيان لا تلقى أصواتنا آذاناً صاغية ولا تجد اهتماماتنا من يسجلها. وفي حال إقرارنا بذلك، يمكننا العمل على هذا الأساس لإقامة شراكة حقيقية. دعونا نعامل بعضنا بعضاً باحترام، ويعترف بعضنا ببعض؛ دعونا نعمل معاً لتحقيق أهدافنا المشتركة، ودعونا يستمع أحدنا للآخر".

السيد آندرو برادلي
الأمين العام المساعد للشؤون السياسية والتنمية البشرية في أمانة السر لدى مجموعة
الدول الأفريقية في منطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ في بروكسل، بلجيكا

وأخيراً، هناك شعور قوي أن مواقف بعض ممثلي الاتحاد الأوروبي تعكس قلة احترام لشركاء التعاون. كما أن هناك ادعاءات متكررة فيما يخص ممثلي الاتحاد الأوروبي مؤداها أنهم «يتحدثون بدونية» إلى شركائهم، وبذلك يقوّضون أسس الشراكة.

تحليل الفجوات: انعكاس التصورات والنوايا

أظهرت المقارنة بين نوايا الاتحاد الأوروبي وتصورات الشركاء فجوات عدة. وينصب اهتمام الاتحاد الأوروبي كي يغدو جهة فاعلة في بناء الديمقراطية على المستوى العالمي. وقد أكدت المشاورات مع الشركاء وجهة النظر هذه. وهذا يوفر أرضية مشتركة لاستمرار النقاش بين الاتحاد الأوروبي وشركائه حول ما يجب أن تتمخض عنه هذه المشاركة، وكيف ينبغي مواصلة تطويرها.

"عندما أنظر إلى الاتحاد الأوروبي، أرى قوة عالمية لا تعلم مقدار القوة التي تملكها. أنظر إلى قوة عالمية تعاني مشكلة في الهوية. وثمة مشكلة في التواصل حول ماهية الاتحاد الأوروبي".

الدكتورة مارتا لاغوس

مديرة تنفيذية، لاتينو بارومیترو، تشيلي

ومع أن الاتحاد الأوروبي ينظر إلى نفسه كجهة فاعلة سياسياً واقتصادياً، فإن بعض الشركاء يرى أنه في المقام الأول كتلة تجارية – ولذا ليس له علاقة قوية ببناء الديمقراطية. لذلك نجد أن الاتحاد الأوروبي لا يبدو تماماً الجهة السياسية الفاعلة التي يطمح إلى أن يكونها.

الاهتمام بتجارب الاتحاد الأوروبي

إن قصص النجاح الأوروبية موضوع يتكرر كثيراً في مناطق عدة من العالم، وثمة اهتمام كبير بالحصول على معلومات حول تجربة الاتحاد الأوروبي في الديمقراطية والتنمية على الرغم من حاجة كل منطقة إلى تكييف الحلول كي تلائم سياقها المحلي والإقليمي. وتطلب جميع الدول بوضوح من الاتحاد الأوروبي أن يشارك بخبراته ومعرفته بكل نزاهة وصراحة، بحيث تكون المعلومات التي ينقلها الاتحاد الأوروبي مصدر إلهام لها وليس وعظاً فقط.

"في اعتقادنا، أنه من المدهش أن نرى دول أوروبا كلها تعيش بسلام. ومن جهتكم أنتم الأوروبيون قد تعتبرون أن السلام من المسلمات حتى أنكم لا تسعون إلى تحقيقه لنا، وهذا بحد ذاته أعجوبة".

السيدة ساوامورا تيولونغ

عضو برلمان، كمبوديا

ولم يرد ضمن سياسات الإتحاد العامة أي ذكرلإهتمام الشركاء الكبير بتشاطر المعلومات المتعلقة بتجربته. بما أن تجاربه الداخلية ضمن طائفة واسعة من المناطق هي مصدر لا يُستخدم بصورة وافية، فضلاً على كونه مصدراً يمكن استغلاله بشكل أوسع.

مفهوم ضيق أم واسع للديمقراطية

يقوم الاتحاد الأوروبي بتطبيق مفهوم ضيق للديمقراطية: فهو لا يربط بشكل كاف بين دعمه لبناء الديمقراطية وجوانب الإيصال المختلفة للديمقراطية. وهناك إمكانية للاتحاد الأوروبي أن يطوّر مفهوم للديمقراطية بغية تسهيل التآزر بين ما تسميه سياساته العامة الحالية «الديمقراطية» وبين فعالياته التي يتم تعريفها بأنها «حكم صالح».

"أعتقد أننا في مرحلة ينبغي علينا فيها الانتقال من الانتخاب الديمقراطي إلى الحكم الديمقراطي. علينا الانتقال إلى ما هو أبعد من الانتخابات الرسمية، والبدء بمكافحة الفساد، وضمان فصل السلطات، واستقلال القضاء، والمساواة بين الجنسين، وحرية التعبير".

السيدة آيرين كلينجر

دائرة الشؤون الدولية، الأمانة العامة للعلاقات الخارجية

منظمة الدول الأمريكية

والدول الأوروبية مبنية على مفهوم للديمقراطية يعني شيئًا أكثر من الانتخابات وتوفير الحد الأدنى من الحقوق السياسية والمدنية. وتمتلك جميع الدول الأعضاء أنظمة وأدوات تضمن من خلالها توفير الوسائل والموارد لجميع مواطنيها لتلبية احتياجاتهم الأساسية. ويمكن القول أن من السهل على الاتحاد الأوروبي اعتناق مفهوم أوسع للديمقراطية حتى في علاقاته الخارجية. هذا مجال من المصداقية السياسية غير مستغل.

المفاهيم المتباينة فيما يتعلق بالتزام الاتحاد الأوروبي الطويل الأجل بالديمقراطية

لا ينبغي النظر إلى الدعم الموجه لبناء الديمقراطية على أنه «أول ما يجب أن يذهب» عندما تتناقض الأولويات. وإعطاء الأولوية للاهتمام بالاستقرار القصير الأجل فقط بدلاً من الشراكة الطويلة الأجل وبناء الديمقراطية لا يحّل القضايا الأمنية، بل على الأرجح لن يؤدي إلا إلى تأجيلها. ويجب الاعتراف بأن بناء الديمقراطية هو جزء من الحل وليس عائقاً أمام تحقيق الأهداف مثل الأهداف التجارية أو الأمنية. وعلى المدى البعيد يبقى دعم بناء الديمقراطية كأساس للتطوير والتنمية والتجارة والأمن، النهج الأكثر استدامة وكفاءة.

وفي الوقت الراهن لا يستطيع الاتحاد الأوروبي دعم أهدافه الديمقراطية الطويلة الأجل في أعماله الخارجية. ولا يتحقق التجانس والترابط بين مجالات السياسة العامة على مستوى الاتحاد الأوروبي، كما أن هذه السياسة التي تؤثر في الشركاء لا تغطي الديمقراطية بشكل كامل. وأحياناً تعبر الدول الأعضاء ومؤسسات الاتحاد الأوروبي عن نفسها عبر رسائل مختلفة.

"أود أن أرى الاتحاد الأوروبي يعيد مراجعة جوانب علاقته المختلفة معنا؛ فأنتم على راس قائمة المرشحين الأقوياء لنا، وأنتم الأقربون لنا، ولذلك أنتم الذين ينبغي أن تفهمونا بشكل أفضل. لكن نحن وأنتم بحاجة ماسة إلى أن نتغير. علينا التخلص من فكرة أن لديكم أجندة خفية، كما عليكم التخلص من فكرة أنكم تعرفون صيغة ما يجب عمله".

السفير رؤوف سعد

المساعد الأعلى لوزير الشؤون الخارجية المصري

وهذه القضايا ذات أهمية قصوى لأنها تترك أثراً سلبياً في مصداقية الاتحاد الأوروبي كجهة فاعلة – وهذه المصداقية هي حجر أساس في بناء الشراكة.

المفاهيم المختلفة لنهج الشراكة الذي يتبعه الاتحاد الأوروبي

تؤكد السياسات العامة للاتحاد الأوروبي واستراتيجياته أهمية الشراكة ودور الشركاء – الحاجة إلى بناء علاقات متبادلة وشاملة. ويقدّر الشركاء هذا الموقف من جانب الاتحاد الأوروبي. ومع ذلك ثمة تصورات أن الاتحاد الأوروبي ما يزال يمارس دوراً مهيمناً في ما يُسمّى علاقات التعاون.

وفي هذا الصدد، فالاستخدام المتكرر لمصطلح «ترويج» في لغة الاتحاد الأوروبي لا يفيد كثيراً لأنه لا يشير إلى الحوار. ولئن كان الاتحاد الأوروبي مؤمناً إيماناً صادقاً بأن الديمقراطية تبنى من الداخل، فإن عليه أحياناً التفكير في اتخاذ خطوة إلى الخلف وإبداء المشورة البناءة على شكل خيارات ومعلومات. ومن المحتمل أن يحقق الاتحاد الأوروبي نجاحاً كبيراً في تحقيق أهدافه التي يطمح إليها من خلال تبني نهج أكثر تواضعاً، وعليه في الوقت نفسه أن يكون مستعداً للعمل بمزيد من القوة عندما تتعرّض القيم الأساسية للإساءة.

ويختلف مفهوم الشراكة الحقيقية بين الاتحاد الأوروبي وشركائه. ومع ذلك، ثمة طاقة غير مستغلة يجب الاستفادة منها بغية إحداث مزيد من التقدم في تطوير نهج شراكة أفضل.

فالفجوات المحددة هنا تعزى في الغالب إلى مزيج من سوء الاتصال وصعوبة ترجمة المبادئ إلى عمل حقيقي. وتشكل وثائق السياسة العامة المستوحاة من مصادر الاتحاد الأوروبي المختلفة، التي تقول أشياء مختلفة، مصدراً للإرباك والتشويش. وعلى العموم، يملك الاتحاد الأوروبي سياسات عامة متطورة جداً تحتوي على الأسس والإطار القانوني لاتباع نهج يساعد في إحراز تقدم إلى الأمام وتقوية الالتزام بالديمقراطية. وقد يحتاج الاتحاد الأوروبي إلى ضم هذه السياسات جميعها على منبر مشترك لكي يدعم بناء الديمقراطية، ولكي يتمّم السياسات بآليات تهدف إلى تنفيذ الالتزام بالديمقراطية عملياً.

"يتوجب بناء الديمقراطية من الأسفل إلى الأعلى، وليس من الأعلى إلى الأسفل".

الدكتور إبراهيم أسان مياكي

الرئيس التنفيذي لدى الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا

رئيس وزراء النيجر السابق

القسم الثالث

الطريق إلى الأمام

تمّ تحديد الفجوات بين نوايا الاتحاد الأوروبي وتصورات شركائه في مناطق مختلفة. ويقدّم التحليل أيضاً خيارات تساعد في معالجة هذه الفجوات وإثراء النقاش الجاري حول دعم الاتحاد الأوروبي لبناء الديمقراطية. وقد ظهرت أربعة مجالات لتطوير السياسة العامة: استثمار تجارب الاتحاد الأوروبي الداخلية والاستفادة منها في الأعمال الخارجية؛تطبيق مفهوم واسع للديمقراطية؛ الالتزام بالتعهدات الطويلة الأجل؛ الاتجاه نحو إنشاء شراكات حقيقية.

استثمار تجارب الاتحاد الأوروبي الداخلية والاستفادة منها في الأعمال الخارجية

يتوجب على الاتحاد الأوروبي صياغة خطابه حول بناء الديمقراطية على أساس تجارب الدول الأعضاء الفردية وتجاربها التي خاضتها كي تتحول إلى مجتمع واحد متكامل. وترتبط هذه التجارب بالمساواة بين الجنسين، وبالنظم المالية، وبالجهود لمكافحة الفساد، وبحماية الأقليات وإدارة التنوع والتعددية، وبالإصلاح القضائي، وبالسيطرة الديمقراطية على القوات المسلحة. وهي ترتبط أيضاً بالتكامل الإقليمي. وعلى الاتحاد الأوروبي إتاحة هذه التجارب من خلال أدوات اتصالات تكون في متناول الجميع، فتغدو إذ ذاك سلعاً عامة عالمية.

"يشكل الاتحاد الأوروبي مصدر إلهام لنا حيث أنه ليس فقط نموذجاً نحتذي به نظراً للخلافات القائمة بيننا، وإنما مصدر إلهام حقيقي".
الدكتور سورين بيتسوان
الأمين العام لدى رابطة أمم جنوب شرق آسيا

ويرى الشركاء أن تجارب الاتحاد الأوروبي مصدر قوة يمكن استثماره، ومع ذلك لا يستخدمه الاتحاد الأوروبي بشكل كاف للاستفادة منه على أكمل وجه. وقد عبّر الشركاء عن اهتمامهم العميق بالتعلم من تجارب الاتحاد الأوروبي، على الرغم من عدم إمكانية تنفيذ التجارب الأوروبية في مناطق أخرى.

يتوجب على الاتحاد الأوروبي صياغة خطابه. وتتطلب مشاركة المعلومات – ليس كوسيلة للوعظ بل كعرض حقيقي للشركاء المعنيين – بذل جهود متضافرة من قبل الاتحاد الأوروبي لجمع تجاربه وعرضها. ومن شأن هذه العملية أن توفر منبراً يحتاج إليه صنّاع السياسة في الاتحاد الأوروبي كيما يضعوا نهجاً مترابطاً ومتجانساً لبناء الديمقراطية. كما سوف تحث هذه العملية الاتحاد الأوروبي على التفكير ملياً في كيفية التواصل مع الشركاء بطريقة واضحة وموحدة.

يتوجب على الاتحاد الأوروبي استثمار تجاربه الداخلية ، سواء التجارب التي خاضتها الدول الأعضاء أو تلك التي خاضها المجتمع الأوروبي بأكمله. ومن المفيد جداً استغلال تجارب الاتحاد الأوروبي المشتركة والاستفادة أيضاً من ٢٧ حالة مختلفة باختلاف الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. وللاتحاد الأوروبي التزام مشترك بالديمقراطية كهدف ثابت ، لكن قامت الدول الأعضاء فيه بتطبيق مبادئ الديمقراطية وترجمتها إلى عمليات ومؤسسات بطرق شتى. وهذا يشكل مصدراً وفيراً للاستثمار بواسطته يستطيع الاتحاد الأوروبي صياغة مجموعة واسعة من خيارات السياسة العامة لبناء الديمقراطية. ويمكن عرض المادة على شكل قواعد بيانات قابلة للبحث أو مكتبات إلكترونية متوفرة للجميع. وعلى الاتحاد الأوروبي اكتشاف الطرق المثلى المتوفرة كي يسهّل الوصول إلى تجاربه المتنوعة في بناء الديمقراطية ويجعلها سلعة عامة عالمية.

"ثمة تنوع فيما يسمى التجارب والنماذج الأوروبية – النموذج الإسكندنافي، ونموذج المملكة المتحدة، ونموذج أوروبا الوسطى، إلخ. ويعتمد الدور الذي يمكن للاتحاد الأوروبي القيام به على مدى إمكانية تنفيذ الجزئية المناسبة الواردة في نموذج الاتحاد الأوروبي في وقت ما، والتي تلائم كل دولة على حدة".

الدكتور جوونو سودارسونو
وزير دفاع جمهورية إندونيسيا

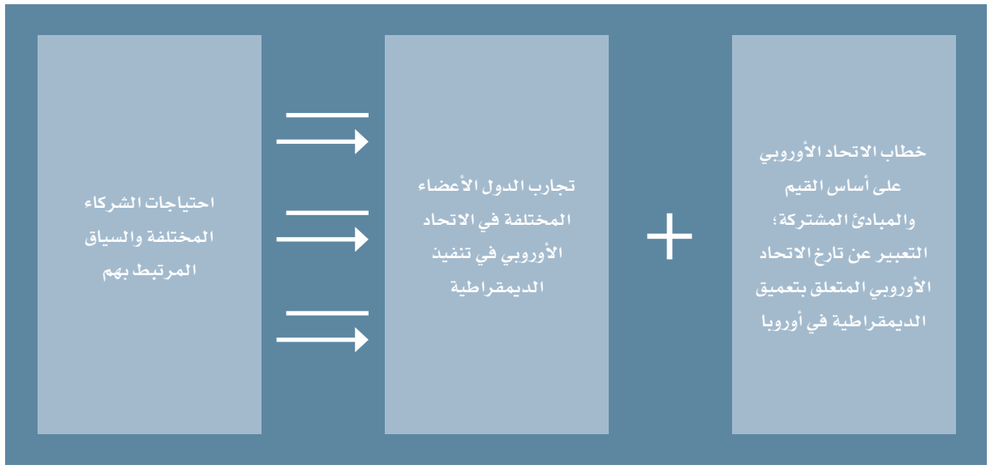

تمّ تحديد عدد من المجالات التي يمكن للاتحاد الأوروبي المساهمة فيها بتجاربه الخاصة: العلاقة بين المواطن والدولة، والمساءلة والقضايا المتعلقة بقدرة كل دولة على الاستجابة للاتحاد الأوروبي. وثمة طلب يتعلق بالاستفادة من تجارب الاتحاد الأوروبي في مجال النظم المالية وكيفية تحقيق التماسك الاجتماعي والمساواة بين الجنسين، ولتكثيف جهود مكافحة الفساد، ولحماية الأقليات والمشاركة السياسية، ولإصلاح القضاء والسيطرة الديمقراطية على القوات المسلحة.

وثمة مطالب أخرى ترتبط بالحصول على معلومات حول الاندماج الإقليمي داخل الاتحاد الأوروبي وحول ما تمّ تعلمه عبر المراحل المختلفة التي مرّت بها عملية توسيع الاتحاد الأوروبي. وتعتبر صناديق التنمية الإقليمية واستخدام «الحقوق والواجبات»[٤٠] ذات أهمية خاصة لأنها تُستخدم باستمرار من أجل تشجيع التنمية النابعة من الداخل، وتوفير أهداف ملموسة يتعين تحقيقها ضمن إطار زمني محدد.

"لدينا شيء هام جداً – لا نملك كل شيء. يجب أن لا ننجرف بخطابنا الأوروبي ، بل علينا بالأحرى النظر إلى الصورة برمتها".

البروفيسور بول نيلسون
مفوض الاتحاد الأوروبي للتنمية والمساعدة الإنسانية

[٤٠] يستخدم مصطلح "الحقوق والواجبات" (Acquis Communautaire) للتعبير عن الجسم الكلي لقانون الاتحاد الأوروبي الذي تراكم حتى الآن.

يتوجب على الاتحاد الأوروبي توفير هذه التجارب على المستوى العالمي عبر وسائل اتصال سهلة المنال. ويجب أن تجري عملية تبادل المعلومات باتجاهين ، أولاً من خلال دعوة الاتحاد الأوروبي وشركائه للمساهمة وتوفير المعلومات والمعرفة والدروس التي تعلموها ، وثانياً على الاتحاد الأوروبي الاعتراف بأن لدى مناطق الشراكة تجاربها الخاصة التي يمكن الاستفادة منها ، كما يمكن لهذه التجارب أن تفيد سياسة التنمية. وقد تشكل مشاركة المعلومات أساساً متيناً لإنشاء خطاب دولي بنّاء حول بناء الديمقراطية. إضافة إلى ذلك ، يمكن تحقيق مشاركة المعلومات على المدى القريب وبكلفة زهيدة لكن مع احتمال تحقيق مكاسب كبيرة للجانبين.

تطبيق مفهوم واسع للديمقراطية

يتوجب على الاتحاد الأوروبي تطبيق مفهوم واسع للديمقراطية عند القيام بأعمال خارجية عبر النظر إلى الديمقراطية ليس كشأن إجرائي فحسب ، بل أيضاً كوسيلة لتلبية الاحتياجات الأساسية للمواطنين. ويتطلب مثل هذا النهج إيجاد رابط قوي بين السياسة الأمنية والخارجية المشتركة والتعاون من أجل التطوير. وعلى الاتحاد الأوروبي بذل مزيد من الجهد لإحداث التوازن في التركيز والمحتوى والنهج والمنهجية لمجالات السياسة العامة. ولهذه الغاية ، يمكن للاتحاد الأوروبي أخذ زمام المبادرة وإنشاء فرق عمل مشتركة بين المؤسسات بغية جلب الخبراء والمهنيين معاً للاستفادة من وجهات نظرهم المختلفة وخلق التآزر الذي يهدف إلى تقديم دعم أكثر فعالية لبناء الديمقراطية. كما يتوجب على الاتحاد الأوروبي تقوية دعمه للتعليم مساهمة منه في بناء الديمقراطية الطويلة الأجل.

"يتوجب على الاتحاد الأوروبي عمل المزيد فيما يتعلق بتقوية الاستقرار المؤسسي والعمل على حل مشاكل الفقر. ويجب ربط التماسك الاجتماعي بتقوية المؤسسات الديمقراطية".

السيد خوسيه ميغيل إنسولزا
الأمين العام لدى منظمة الدول الأمريكية

يتوجب على الاتحاد الأوروبي تطبيق مفهوم أوسع للديمقراطية في أعماله الخارجية؛ فمناطق الشراكة تعتبر الاتحاد الأوروبي قصة نجاح باهرة ، والسبب في هذا يكمن في قدرة الأوروبيين على دمج الحرية السياسية مع التطور الاقتصادي والاجتماعي لجميع السكان. من ناحية أخرى ، يجد الشركاء تناقضاً واضحاً بين النهج الضيق الذي يتبعه الاتحاد الأوروبي في أعماله الخارجية تجاه الديمقراطية والنهج الواسع الذي اتبعه بنجاح داخل أوروبا.

"في اللغة التايلاندية نستخدم مصطلح اليمقراطية التي تُطعم من جوع، مما يعني أنه ينبغي أن نجعل الديمقراطية تعمل من أجل الفقراء حتى يكون لهم حياة أفضل ويحصلون على رعاية صحية وعلى تعليم أفضل... هذه هي الديمقراطية التي تُطعم من جوع".

الدكتور سيريبان نوغسوان سواسدي
استاذ مساعد، الدائرة الحكومية
جامعة شولالونكون، تايلاند

وتواجه الدول في مناطق كثيرة من العالم تحديات التماسك الاجتماعي لأنها غير قادرة على تلبية الاحتياجات الأساسية لمواطنيها. ويزيد الاستقطاب السياسي والاختلاف في الرأي حول «قواعد اللعبة الديمقراطية» من تفاقم هذا الوضع في العديد من الدول. وقد يؤدي الفشل في معالجة هذه المشكلة إلى عدم الرضا عن الديمقراطية وعن جهود الدعم في سبيل بناء الديمقراطية. ويمكن للتهميش الاقتصادي أن يجعل الديمقراطية هشة ، لا سيما إذا صاحب التهميش ممارسات في التهميش السياسي. ويفهم شركاء الاتحاد الأوروبي هذا الأمر ، لذلك رفعوا التماساً قوياً إلى الاتحاد الأوروبي من أجل التعامل مع الديمقراطية والتطوير والتنمية بطريقة متصلة ، أي التعامل مع قضايا الديمقراطية والحكم. والرسالة الجوهرية هي أن على الديمقراطية أن تولّد النتائج ، وعلى الاتحاد الأوروبي تأكيد نيته العمل مع الشركاء على هذا الافتراض.

"إن لم يتم الاهتمام بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية الأساسية، فالتصويت في الانتخابات يصبح ترفاً لا يستطيع الفرد تحمله. والرسالة الجوهرية الواجب إرسالها إلى الاتحاد الأوروبي هي الحاجة الماسة إلى المساهمة في تحسين نوعية حياة الأفراد من خلال تمكينهم اقتصادياً وسياسياً".

السيدة أنيسة حسونة
عضو مجلس إدارة وأمينة سر المجلس المصري للشؤون الخارجية، مصر

تحتاج سياسة الاتحاد الأوروبي الأمنية والخارجية وسياسة التعاون من أجل التطوير والتنمية إلى أن تكونا مرتبطتين معاً بشكل وثيق. وعلى الاتحاد الأوروبي بذل المزيد من الجهود لإيجاد التوازن بين التركيز والمحتوى والنهج والمنهجية لكل من هذين المجالين. والمجالان اللذان يعالجان بناء الديمقراطية بشكل فعّال هما مجال التعاون من أجل التطوير ومجال السياسة الأمنية والخارجية المشتركة، كما ويعملان تحت ركائز مختلفة ومنطق مختلف وإطار زمني مختلف، باستخدام أدوات مختلفة. ويمكن تحقيق استفادة كبيرة من إمكانيات الاتحاد الأوروبي عبر دمج كافة الجهود المبذولة في هذين المجالين من مجالات السياسة العامة مما سيؤدي إلى تطوير أوجه التآزر. وإذا تمكن نهج المشاركة والشراكة طويل الأمد للتعاون من أجل التطوير والتنمية – مع تركيزه على السياق المحلي والملكية المحلية – من استكمال سرعة وحسم السياسة الأمنية والخارجية، وإن تمّ دمج المعرفة الفنية للتعاون من أجل التطوير والتنمية مع النهج السياسي للسياسة الأمنية والخارجية، يمكن عندها أن تصبح جهود الاتحاد الأوروبي التي يبذلها في مجال بناء الديمقراطية أكثر كفاءة وفاعلية.

"بوصفي وزيرة سابقة للتعاون من أجل التنمية والشؤون الخارجية، أستطيع القول إن ربط هذين المجالين من مجالات السياسة العامة معاً كان بمثابة تحد كبير. مع ذلك، من المهم الاستمرار في هذا الطموح، حيث إن الواقع يتعلق بالكل وليس بالأجزاء".

الآنسة لينا هيلم-والن
رئيسة مجلس إدارة المؤسسة الدولية للديمقراطية و الانتخابات ، السويد

يمكن للاتحاد الأوروبي أخذ زمام المبادرة وإنشاء فرق عمل مشتركة بين المؤسسات، ولهذه الغاية يستطيع للاتحاد الأوروبي الاستفادة من المبادرة نحو إنشاء فرق عمل مشتركة، كلما كان ذلك مناسباً، بغية تسهيل النقاش بين المؤسسات والركائز المختلفة وبين العمل على قضايا الديمقراطية. وعن طريق إحضار خبراء في السياسة الأمنية والخارجية وخبراء في سياسة التطوير وخبراء مهنيين للاستفادة من وجهات نظرهم، يمكن عندها خلق أوجه التآزر للعمل نحو إنشاء نهج أكثر فعالية في بناء الديمقراطية. ويشكل تأسيس الديمقراطية في حد ذاته، ولأجل طويل، خياراً سياسياً عاماً للاتحاد الأوروبي يمكن أخذه بعين الاعتبار.

"يشكل الشباب غير المتعلم والعاطل عن العمل معضلة سياسية في أفريقيا، فإن لم نتدخل نعرض الديمقراطية للخطر".

الدكتور إبراهيم أسان مياكي
الرئيس التنفيذي لدى الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا
رئيس وزراء النيجر السابق

على الاتحاد الأوروبي تقوية وتطوير دعمه للتعليم كوسيلة من وسائل دعم بناء الديمقراطية طويل الأجل. ويعني إدخال كافة النتائج التي تحققها الديمقراطية أنه يجب الأخذ بعين الاعتبار الطرق التي يمكن من خلالها الربط بين الدعم من أجل بناء الديمقراطية والتطوير، على سبيل المثال التعليم، والرعاية الصحية، والبنية التحتية. وقد أظهرت المشاورات مع المناطق المختلفة تحدياً رئيسياً يقف عائقاً أمام بناء ديمقراطية مستدامة، ألا وهو الحاجة إلى تصحيح الأنظمة التعليمية المتخلفة وغير المؤهلة. وهذا يوضح أن الدعم من أجل بناء الديمقراطية يجب أن يتضمن الدعم لتطوير الأنظمة التعليمية.

"الركيزة الأساسية للديمقراطية هي الشعب، ويعتبر مستوى التعليم أساسياً في الثقافة السياسية للسكان. وتعني الثقافة السياسية مدى قبول الناس للدكتاتورية أو للمبادئ الديمقراطية. أعتقد أنه يمكن للاتحاد الأوروبي القيام بدور بارز في تشكيل هذه الثقافة السياسية عن طريق تقوية وتطوير التعليم".

السيد فيراك أو
رئيس مركز كمبوديا لحقوق الإنسان
السكرتير العام لدى التحالف من أجل حرية التعبير

الالتزام بالتعهدات الطويلة الأجل

تعتبر المصداقية والشرعية متطلبين رئيسيين للحصول على دعم فعّال لبناء الديمقراطية. وللتأكيد على أهدافه الطويلة الأجل، وكي يتسنى له إدارة توقعات الشركاء، يتعين على الاتحاد الأوروبي إعلام شركائه بتعهداته وبالقيود التي تعيق عمله بطريقة واضحة وشفافة. ويتوجب على الاتحاد الأوروبي إيجاد التوازن في سياساته العامة بما هو أبعد من السياسة الأمنية والخارجية وسياسة التعاول من أجل التطوير والتنمية، مع الاعتراف بآثار السياسات العامة كالتجارة والهجرة على بناء الديمقراطية في مناطق أخرى من العالم وأخذها بعين الاعتبار. كما ينبغي على الاتحاد الأوروبي استخدام ميزة أنه يتألف من ٢٧ دولة مختلفة

كي يقوي جدول الأعمال المشترك، وفي الوقت نفسه عليه أن يقلل من التناقضات بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وجدول أعمال الاتحاد الأوروبي المتفق عليه، وذلك في الحالات التي تؤثر فيها هذه التناقضات في بناء الديمقراطية سلباً.

ومن أكثر التصورات السلبية التي أبداها شركاء الاتحاد الأوروبي، ولعلها من أكثر التصورات حساسية، اتهام الاتحاد الأوروبي باتباع سياسة ازدواجية المعايير وجداول أعمال خفية. وفي حين يعلم الشركاء أن السياسة الخارجية تفترض ضمناً القيام بخيارات صعبة وأنه لمن الصعب تحقيق ترابط متكامل، إلا أن التصورات حول جداول الأعمال الخفية واتباع سياسة المعايير المزدوجة تؤثر كثيراً في مصداقية ونفوذ الاتحاد الأوروبي. وإنه لمن الضروري الحفاظ على درجة عالية من المصداقية ضمن مجال بناء الديمقراطية الخاضع للسياسة.

وللتأكيد على أهدافه الطويلة الأجل وكي يتسنى له إدارة توقعات الشركاء، يتعين على الاتحاد الأوروبي إعلام شركائه بتعهداته وبالقيود التي تعيق عمله بطريقة واضحة وشفافة. ويوصي الشركاء أن على الاتحاد الأوروبي إيصال غاياته وأهدافه بوضوح كوسيلة للتعامل مع الأهداف المتناقضة دون فقدان الثقة والمصداقية. وفي الحالات التي تفسح فيها الديمقراطية وحقوق الإنسان المجال لغيرها من الأهداف، عندها يطلب الشركاء من الاتحاد الأوروبي توضيح ذلك بشكل مباشر. كما ينبغي النظر إلى الاتحاد الأوروبي كجهة تعمل على إيصال الأولويات المحددة والأعمال التي يعد القيام بها، وذلك لأن الشركاء سيقومون بتقييم مصداقية الاتحاد الأوروبي على أساس الخبرة الحقيقية. وعلى الاتحاد الأوروبي الإشارة إلى التزامه بالقيم والمعايير ليس في ديباجات السياسة العامة فحسب، وإنما أيضاً في الأعمال التي يقوم بها، وهذا يعني الوقوف إلى جانب الديمقراطية عندما تسمح الأهداف الأمنية قصيرة الأجل بقبول الاستثناءات. إضافة إلى ذلك، ينبغي تطوير سياسة تعنى بكيفية التعامل مع النتائج «غير المرغوب فيها» للانتخابات الديمقراطية من أجل تجنب رد فعل مشابه لرد الفعل الذي عبّر عنه الاتحاد الأوروبي بعد الانتخابات الفلسطينية عام ٢٠٠٦. وأخيراً، يتوجب على الاتحاد الأوروبي أن يتحلى بالشفافية فيما يتعلق التعقيد المؤسساتي وجداول الأعمال المتناقضة التي تقف أحياناً عائقاً أمام اتباع نهج مترابط وموحد.

"نريد منكم أن تظهروا لنا استعدادكم لدعم عملنا على أساس طويل الأجل. وفي جميع الأحوال، خمس سنوات تعني لعدد كبير من الدول الجنوبية الشرقية دورة واحدة للحكومة، وانتخابات واحدة. ينبغي على الاتحاد الأوروبي الالتزام ببناء الديمقراطية لمدة تتجاوز الخمس سنوات".

الدكتورة هناء ساتريجيو
مدير مركز مشاركة المرأة والنوع الجنسي
إندونيسيا، مؤسسة آسيا

على الاتحاد الأوروبي أن يوائم سياساته العامة إلى ما هو أبعد من السياسة الأمنية والخارجية والتعاون من أجل التطوير والتنمية، مع الاعتراف والأخذ بعين الاعتبار آثار السياسات العامة كالتجارة والهجرة في بناء الديمقراطية في مناطق أخرى من العالم. ويُصّر الاتحاد الأوروبي والشركاء على أن قضايا الهجرة والتجارة والأمن مهمة جداً في بناء الديمقراطية. ومع ذلك، يرى الشركاء أن هذا الإصرار من جانب الاتحاد الأوروبي لا ينعكس في أعماله، ولهذا لا بد له من إجراء مراجعة شاملة لفرص دمج الديمقراطية ضمن السياسات الهجرة والجوار والتجارة والأمن السائدة. ويتوجب تنفيذ مفهوم واسع للديمقراطية في كل مرحلة من مراحل سياسة التطوير والتنمية العامة، ابتداءً من وضع الأهداف وصولاً إلى تصميم البرامج والتنفيذ والمراقبة وانتهاء بالتقييم، إضافة إلى تقييم العروض المقدمة للمساهمة المالية.

ويتوجب على الاتحاد الأوروبي أن يستفيد من كونه يتألف من ٢٧ دولة عضواً مختلفة لكي يقوي جدول الأعمال المشترك، ولكي يقلل من التناقضات بين أعمال الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وجدول الأعمال المتفق عليه من جانب الاتحاد الأوروبي لا سيما في الحالات التي تؤثر فيها هذه التناقضات في بناء الديمقراطية سلباً. ويمكن الاستفادة من تجارب الدول الأعضاء السبع والعشرين لأنها توفر مصادر متعددة

للمعلومات. وفي بعض الحالات، قد تتناقض جداول الأعمال التي تستخدمها الدول الأعضاء بشكل فردي مع موقف الاتحاد الأوروبي المتفق عليه من جانب الدول الأعضاء جميعها.

وفي حقيقة الأمر، ثمة حالات يمكن فيها أن يشكل تقاسم العمل بين الدول الأعضاء نهجاً جيداً، لكن على الدول الأعضاء ألا تسمح لأولوياتها الفردية أن تطغى على جدول أعمال الاتحاد الأوروبي المتفق عليه. ويمكن ممارسة ضغط الأقران بغية منع أي سلوك قد يؤثر سلباً في النهج المتفق عليه في بناء الديمقراطية.

الاتجاه نحو شراكة حقيقية

يشكل حوار الأقران عنصراً جوهرياً في الشراكة. لذا يتوجب على الاتحاد الأوروبي مراجعة سياساته العامة وإجراءته بغية تقوية آليات الحوار. كما يتوجب عليه ضمان دمج الحوار مع شركائه في مرحلة مبكرة وعبر مراحل البرنامج بأكملها. كما وينبغي متابعة الشراكة الحقيقية على مستويات متعددة ومع فئات واسعة من الجهات الفاعلة، ويتوجب إبقاء الحوار مفتوحاً، لا سيما في الحالات التي لا يتفق فيها الاتحاد الأوروبي مع شركائه على قضايا جوهرية. وعلى الاتحاد الأوروبي أن يسعى إلى تحقيق فوائد متبادلة لجميع الشركاء، وأن يستمر في تطوير الشراكة عبر المناطق المختلفة كلما كان ذلك مناسباً ومجدياً. ويجب أيضاً تشجيع إقامة برامج تبادل «من شعب إلى شعب» للبرلمانيين وللموظفين الحكوميين وللجهات الفاعلة من المجتمع المدني والطلاب.

"على الاتحاد الأوروبي القيام بدور العامل المحفز وليس دور المعلم".
السفير هشام يوسف
مدير مكتب عمرو موسى، الأمين العام لجامعة الدول العربية

"يحتاج الاتحاد الأوروبي إلى التحلي بالتواضع كي يتعلم ويسمع ويشارك – حتى لو أنه من الصعب جداً المشاركة على قدم المساواة وبروح الشراكة".
البروفيسور أديبايو أولوكوشي
مدير تنفيذي، مجلس تطوير أبحاث العلوم الاجتماعية في أفريقيا
عضو في مجلس المستشارين لدى المؤسسة الدولية للديمقراطية و الانتخابات

يتوجب على الاتحاد الأوروبي مراجعة سياساته العامة والإجراءات التي يتبعها كي يقوي آليات الحوار. ويُنظر إلى الاتحاد الأوروبي في بعض الأحيان على أنه يفرض أولوياته نحو شركائه، ويبدي قليلاً من الاستعداد للاستماع إليهم. ومع ذلك، يمكن للأعمال الخارجية التي يقوم بها الاتحاد الأوروبي أن تكون ناجحة ومستدامة من خلال أخذ احتياجات ووجهات نظر جيرانه وشركائه بعين الاعتبار، ولهذا السبب يجب وضع المخططات لبناء الديمقراطية بالتشاور مع الشركاء.

وعلى الاتحاد الأوروبي تغيير لغته الأحادية الجانب التي يستخدمها في استراتيجياته وسياساته العامة، والانتقال من ترويج الديمقراطية إلى دعم بناء الديمقراطية القائم على الحوار. وتوفر اتفاقية كوتونو نقطة الانطلاق للحوار،[٤١] ويمكن استخدامها في اتفاقيات أخرى، وهي أيضاً تحتاج إلى المزيد من التنفيذ عند التعامل مع مجموعة الدول الأفريقية ودول منطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ. ولا يستثني مفهوم «الحوار» التعامل بصراحة مع القضايا الشائكة، لكنه يفترض تبادلاً بين شريكين متساويين، ولهذا فهو في أغلب الأحيان يخلق جواً من الانفتاح والتفكير النقدي والتغيير. وينبغي أن يترتب على نهج الحوار علاقة تبادل بين الأطراف المعنية، بما في ذلك النقاش حول النماذج والتجارب المختلفة للديمقراطية. وينبغي التخلص من ممارسات الوعظ والترويج في السياسات العامة والإجراءات وثقافة الإدارة الداخلية.

[٤١] اتفاقية كوتونو، المادة (٨).

يتوجب على الاتحاد الأوروبي التأكد من أن يتم دمج الحوار مع الشركاء في مرحلة مبكرة وعبر جميع مراحل دورة البرنامج. ومن أجل حدوث ذلك، يجب التركيز على مشاركة الشركاء في جميع عمليات العمل ذات العلاقة. ويجب على الشركاء أن يكونوا جزءًا متكاملاً من العملية برمتها، وأن يشتركوا في مرحلة مبكرة في تصميم البرامج والفعاليات والتقييم والحوار حول الدروس التي يتم تعلمها بشأن التعاون المستقبلي. ومن خلال مشاركة الشركاء، يصبح من اليسير تكييف البرامج والاستراتيجيات كي تلبي الاحتياجات المناسبة لكل سياق.

يجب اتباع شراكة حقيقية على جميع المستويات ومع فئات واسعة من الجهات الفاعلة. وفي حين يعزز الدور الحاسم للمؤسسة السياسية – الأحزاب السياسية، والحركات، والمجالس التشريعية – الحوار مع الفروع التنفيذية للحكومة من ناحية، وإضافة إلى كون هذا الدور يشمل المجتمع المدني من ناحية أخرى، إلا أنه بحاجة ماسة إلى اهتمام أكبر من جانب الاتحاد الأوروبي في جهوده التي يبذلها لبناء الديمقراطية.

"التاريخ بين أفريقيا والاتحاد الأوروبي كان تاريخاً حافلاً بالتبادل غير المتكافئ. لا نستطيع أن نتحدث عن الشراكة في ظل غياب المساواة".
البروفيسور شيلا بونواري
كلية الدراسات الاجتماعية والإنسانية
جامعة موريشيوس

يتوجب إبقاء الحوار مفتوحاً، لا سيما في الحالات التي يختلف فيها الشركاء حول القضايا الجوهرية. وفي بعض الدول، قد يكون من الصعب وجود شراكة حقيقية وتبادلاً مباشراً حول الديمقراطية؛ وفي مثل هذه الحالة، توفر المنظمات الإقليمية منبراً للحديث عن القضايا الشائكة. ويتوجب دائماً ترك مساحة مفتوحة للحوار، كما يتوجب إبقاء الديمقراطية على جدول الأعمال طويل الأمد وتعزيزها بدرجات من الحماسة متفاوتة في أوقات مختلفة، إضافة إلى دعم غير مباشر لبناء الديمقراطية. والانخراط في الحديث عن الأولويات الرئيسية للشركاء يعطي الاتحاد الأوروبي نفوذاً أكبر، ويشكل نقطة دخول لدفع أولوياته إلى الأمام.

وكلما توفرت فوائد لجميع الشركاء، يتعين على الاتحاد الأوروبي إيجاد سبل الشراكة، كما عليه الاستمرار في تطوير الشراكة بين المناطق المختلفة كلما اقتضت الضرورة. ويحتاج الاتحاد الأوروبي إلى البحث عن نقاط عبور وسبل «نابعة من الداخل» من أجل تعاون أعمق في بناء الديمقراطية. وسوف تتوفر نقاط عبور مختلفة وفرص سانحة في كل منطقة.

وفي حالة أفريقيا، توفر الشراكة الاستراتيجية بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا سبيلاً واعداً لإقامة شراكة قوية بين الطرفين، تقوم على أساس المعاملة بالمثل، والمقدرة على التنبؤ، والمساواة، والاحترام المتبادل. ومع ذلك، يحتاج الاتحاد الأوروبي إلى الاعتراف بأن أفريقيا تواجه تحديات جمة في صياغة سياساتها العامة والتنسيق بينها وتنفيذها، وعلى الاتحاد الأوروبي أن يأخذ هذه الحقيقة بعين الاعتبار. إضافة إلى ذلك، يتوجب على الاتحاد الأوروبي الإقرار بأهمية الدور الذي يمكن أن تقوم به المجتمعات الاقتصادية الإقليمية كلبنات أساسية في بناء الديمقراطية والدمج القاري في أفريقيا ودعمها وفقاً لذلك.

"لقد بدأت عملية الإصلاح في العالم العربي، وقد تكون حركة الإصلاح بطيئة وذات نطاق ضيق، لكن الشعب يدرك أن عملية الإصلاح قد بدأت فعلاً. والسير نحو الديمقراطية يتم بالاتجاه الصحيح. مع ذلك، نعترف بأن الطريق ما تزال طويلة وأن القضية لا تتعلق بديمقراطية تناسب بعض التوجهات أو تخدم غايات محددة، لكن نحن نتحدث عن ديمقراطية حقيقية تساهم في إصلاح المجتمعات ومساعدتها في الانتقال إلى مرحلة جديدة نحو ديمقراطية كاملة".
السيد عمرو موسى
الأمين العام لجامعة الدول العربية

وفي حالة العالم العربي، يمكن أن يكون الاتحاد الأوروبي شريكاً فاعلاً، لا سيما في حال تمّ التعاون على أساس الاحترام المتبادل واقتسام المسؤوليات. ويجب على المشاركة بين الاتحاد الأوروبي والعالم العربي أن ترتكز على شراكة حقيقية طويلة الأجل، تتضمن عدداً لا بأس به من أصحاب المصلحة. ولتحقيق هذه الغاية، توفر جامعة الدول العربية وعملها الإصلاحي سبيلاً للمشاركة. وترحب الدول العربية بالحوار والتعاون بين الدول تحت رعاية جامعة الدول العربية وتعتبرهما مفيدين لها.

وفي حالة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، على الاتحاد الأوروبي الاعتراف بأن أية شراكة جديدة لا بد أن تقوم على المساواة، كما عليها أن توجد ترابطاً بين جميع مجالات السياسة العامة وتبني عليه، ابتداءً من التعاون من أجل التطوير والتنمية وصولاً إلى التجارة والهجرة والأمن. وفي هذا السياق، يمكن للاتحاد الأوروبي أن يأخذ بعين الاعتبار وضع إطار لاستمرار الحوار السياسي الموضوعي. علاوة على ذلك، على الاتحاد الأوروبي التفكير بجدية في تصعيد جهوده الدبلوماسية مع كوبا كجزء من نهجه الإقليمي للدمج وبناء الديمقراطية.

وفي حالة جنوب آسيا، تحتاج مشاركة الاتحاد الأوروبي مع اتحاد جنوب آسيا للتعاون الإقليمي إلى إعادة نظر في ضوء التقدم المحدود الذي أحرزته حتى الآن. ويمكن إدخال برامج محددة كي يكون التعاون بين الطرفين مجدياً ومثمراً. وعلى وجه التحديد، فالميثاق الاجتماعي لاتحاد جنوب آسيا للتعاون الإقليمي يشكل سبيلاً إقليمياً في هذا المجال. ويمكن للاتحاد الأوروبي أن يشارك في التجارب المتعلقة بصياغة ميثاق الحقوق والواجبات للديمقراطيات في جنوب آسيا أو عبر ميثاق جنوب آسيا الديمقراطي.

وفي حالة جنوب شرق آسيا، يحتاج الاتحاد الأوروبي إلى إشراك الدول الأعضاء في رابطة دول جنوب شرق آسيا، لا سيما أن ميثاق الرابطة ينص على «ضمان الديمقراطية، وتعزيز الحكم الصالح وسيادة القانون». وينبغي على أية علاقة في جنوب شرق آسيا أخذ الفروقات في كل دولة بعين الاعتبار. وقد يجد الاتحاد الأوروبي سبلاً ناجعة للعمل مع رابطة أمم جنوب شرق آسيا تشمل مخططات المجتمع الأمني والسياسي، والمجتمع الاقتصادي، والمجتمع الثقافي الاجتماعي لرابطة دول جنوب شرق آسيا، إضافة إلى هيئة حقوق الإنسان للرابطة والتي سوف تتأسس عام ٢٠٠٩.

يتوجب تشجيع وإجراء برامج تبادل «من شعب إلى شعب» تستهدف البرلمانيين والموظفين الحكوميين، والجهات الفاعلة داخل المجتمع المدني، والطلاب. وينبغي على الاتحاد الأوروبي توفير فرص لتنفيذ برامج «من شعب إلى شعب»، من خلال تنظيم الرحلات الدراسية لأعضاء البرلمان والموظفين الحكوميين، وعبر تبادل البرامج بين مختلف المؤسسات التعليمية. وفي سياق متصل، يمكن معالجة آليات تسهيل التحرك والتنقل مثل مراجعة متطلبات الحصول على تأشيرة دخول.

"تحتاج منطقة البحر الكاريبي إلى هندسة شراكة جديدة مع الاتحاد الأوروبي، وتعني الشراكة هنا نوعاً من التعاون الدولي، حيث تحدد من خلاله مجموعة من الدول مصالح وأهدافاً وحلولاً مشتركة، وبعد ذلك تتولى كل دولة شريكة مسؤوليات محددة بحسب طاقاتها الاقتصادية والسياسية كيما تُحدث فوائد مشتركة".[٤٢]

دام بيلي ميلر
نائبة سابقة لرئيس الوزراء ووزيرة الشؤون الخارجية
التجارة الخارجية والتجارة الدولية، باربادوس

"على قيادة الاتحاد الأوروبي أن تظهر لقادة جنوب آسيا اهتمامها بإجراء حوار حول تنمية الديمقراطية وتعزيز حقوق الإنسان في جنوب آسيا. كما على قيادة الاتحاد الأوروبي التعبير عن رغبتها في تشجيع تبادل الآراء بين صناع السياسة الأوروبيين والجنوب آسيويين فيما يتعلق بالممارسات الجيدة في هذه المجالات، وبناء شراكة بين الاتحاد الأوروبي وجنوب آسيا حول تطوير وتنمية الديمقراطية".

الدكتور كانت ك. بارغابا
الأمين العام السابق لاتحاد جنوب آسيا للتعاون الإقليمي
استاذ مشارك في مركز دراسة الديمقراطية، جامعة كوين، كنغستون، كندا

[٤٢] تقتبس دام بيلي ميلر من التقرير الذي يحمل عنوان إعادة التفكير في العلاقات بين الولايات المتحدة و أمريكا اللاتينية: شراكة نصف عالمية لعالم مضطرب، ٢٠٠٨، ص. ٧.

كلمة ختامية

يهدف هذا التقرير إلى تقديم التوصيات المتعلقة بالسياسة العامة إلى الاتحاد الأوروبي. وقد تمّ دعم هذا المشروع بمشاورات منهجية واسعة النطاق في خمسة أقاليم مختلفة بغية توضيح تصورات الاتحاد الأوروبي ودوره في عملية بناء الديمقراطية في جميع أنحاء العالم. وبالفعل تمّ تحقيق هذا الهدف عندما قام الشركاء من جميع الدول بطرح النصائح البناءة والأفكار المبتكرة على الطاولة. ولم يكشف هذا المشروع عن التحديات التي تواجهها كل منطقة على حدا فقط، بل تمخضّ عنه أيضاً استنتاجات مشتركة يمكن تقاسمها وتنفيذها في جميع أنحاء العالم.

إضافة إلى الهدف الأساسي، ساعدت عملية المشاورة في توفير قوة دافعة نحو تعاون أقوى بين الدول المختلفة بهدف وضع جدول أعمال مشترك لبناء الديمقراطية على المستوى العالمي. وقد تطور المشروع إلى تقاسم المعلومات على مسنوى الأقران حيث تمّ مناقشة القضايا الصعبة والتحديات الإقليمية والحلول المحتملة. كما عززت طبيعة الأسئلة المفتوحة بالإضافة إلى جو الإصغاء النشط من نوعية الإجراءات المتبعة ومستوى الثقة بين المشاركين. وقد عمل المشاركون على البحث عن الحلول بدلاً من المشاكل والقواسم المشتركة بدلاً من الاختلافات.

ولهذه العملية القدرة على حشد الحوار حول بناء الديمقراطية على المستوى الإقليمي. والكلمة الرئيسية هنا هي "الحوار"؛ ويتوجب تطوير جدول أعمال عالمي لبناء الديمقراطية بالاستناد إلى شراكة حقيقية وثقة متبادلة. وعلى جدول الأعمال هذا أن يعمل بشفافية كبيرة ويدعو الآخرين إلى المشاركة بأفكارهم وخبراتهم بدلاً من مجرد وضع الحلول. وينبغي عدم إضاعة هذه الفرصة لتطوير جدول أعمال عالمي؛ فهناك الكثير من القيم والأهداف المشتركة التي يجب تحقيقها، ويمكن تكييف الأساليب والوسائل كي تناسب الظروف الخاصة المحيطة بكل منطقة.

ويشكل هذا التقرير مساهمة هامة في الحوار من أجل الديمقراطية، والغاية منه دفع الاتحاد الأوروبي إلى النظر بعمق إلى خبراته والاستفادة منها كونه يشارك في السعي إلى تحقيق التطور والأمن والحرية على المستوى العالمي. كما يشير التقرير إلى الفعاليات والأنشطة التي يمكن أن تقوي الاتحاد الأوروبي وتجعل منه شريكاً فاعلاً في دعم بناء الديمقراطية. وعبر اتباع منهج شراكة حقيقية، يمكن للاتحاد الأوروبي أن يتبوأ دوراً قيادياً بالتعاون مع منظمات إقليمية أخرى في معالجة قضايا تتعلق بتقاسم السلطة بين المواطنين.

مشروع المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات الذي يحمل عنوان "الديمقراطية في التطوير والتنمية" - مشاورات عالمية حول دور الاتحاد الأوروبي في بناء الديمقراطية:

- بدأ المشروع عام ٢٠٠٨ بدعم من السويد.
- تتضمن المنهجية الأساسية للمشروع مقارنة بين نوايا الاتحاد الأوروبي وتصورات الشركاء للسياسات العامة للاتحاد وأعماله في بناء الديمقراطية.
- قامت دراسة تحليلية للفجوات بتوفير مساحة كافية لإجراء التغيير ولوضع مجموعة من خيارات السياسة العامة.
- تمّ إجراء مشاورات مع شركاء الاتحاد الأوروبي في أفريقيا والعالم العربي وأمريكا اللاتينية ودول منطقة البحر الكاريبي وجنوب آسيا وجنوب شرق آسيا.
- أستكملت هذه المشاورات بلقاءات ثنائية ومقابلات وورش عمل.
- تمّ الرجوع إلى أكثر من ٦٥ مادة تحتوي على معلومات أساسية.
- تمّ استشارة أكثر من ٢٥٠ فرداً من صناع السياسة والأكاديميين وممثلين عن هيئة الخبراء الاستشارية وعن والمجتمع المدني أثناء عملية تنفيذ المشروع.
- تمّ تنظيم ثمانية مؤتمرات دولية للتشاور ما بين شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ وشهر أيار/مايو ٢٠٠٩، خمسة منها جرت خارج أوروبا.
- تمّ تقديم تقرير إلى حكومة السويد بتاريخ ٣ تموز/يوليو ٢٠٠٩.
- يشكل التقرير إضافة إلى خمسة فصول إقليمية محتوى هذا المنشور الذي أطلق خلال دورة الأيام الأوروبية للتنمية في شهر تشرين أول/ أكتوبر ٢٠٠٩.

المراجع

جدول أعمال التحالف الأفريقي الكاريبي للتعويضات والتوطين، ٢-٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨.
http://www.oecd.org/dataoecd/58/16/1202012.pdf

إعلان برشلونة الذي تمّ تبنيه في مؤتمر الأورو-متوسطي في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥.
http://ec.europa.eu/external relations/euromed/docs/bd en.pdf

ميثاق باريس من أجل أوروبا الجديدة، ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠.
http://www.osce.org/documents/msc/1990/11/4045 en.pdf

مجلس الاتحاد الأوروبي، الاستراتيجية الأمنية الأوروبية، ٠٣/١٥٨٤٩، ٥ كانون الثاني/ديسمبر ٢٠٠٣، لجنة الأمن والسياسة الخارجية.
http://www.army.cz/images/id 80019000/8344/4.pdf

---، بيان مشترك للمجلس وممثلي حكومات الدول الأعضاء في المجلس، والبرلمان الأوروبي ولجنة الاتحاد الأوروبي للسياسة الإنمائية: الإجماع الأوروبي، ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥.
http://register.consilium.eu.int/pdf/en/05/st14/st14820.en05.pdf

---، استراتيجية الشراكة الأوروبية-الأفريقية، استراتيجية مشتركة بين أفريقيا وأوروبا، ٠٧/١٦٣٤٤ (بيان صحفي ٢٩١)، ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧.
http://www.consilium.europa.eu/ueDocs/cms-Data/docs/pressData/en/er/97496.pdf

المجلس الأوروبي في كوبنهاغن، استنتاجات الرئاسة، الرقم المتسلسل ٩٣/١/١٨٠، تمّ مراجعته في ١، ١٩٩٣.
http://ue.eu.int/ueDocs/cms Data/docs/pressdata/en/ec/72921.pdf

البعثه الأوروبية، رسالة من البعثة الأوروبية بإدراج احترام مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان في الاتفاقيات المبرمة بين المجتمع الأوروبي ودول العالم الثالث، ٢٣ أيار/مايو١٩٩٥.
http://aei.pitt.edu/4097

---، رسالة من البعثة حول المساعدة الانتخابية ومراقبتها من قبل الاتحاد الأوروبي، رسالة ١٩١(٢٠٠٠)، ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٠.
http://europa.eu/eur-lex/en/com/cnc/2000/com2000 0191en01.pdf

---، رسالة من البعثة بخصوص منع نشوب الصراعات، رسالة (٢٠٠٠)٢١١ نهائية، ١١ نيسان/ أبريل ٢٠٠١.
http://eur-lex.europa.eu/lexUriserv/lexUriserv.do?uri=COM:0211:FIN:EN:PDF

---، رسالة من البعثة، أوروبا وآسيا: إطار عمل استراتيجي لتعزيز الشراكة، رسالة (٢٠٠١)٤٦٩، ٢٠٠١.
http://ec.europa.eu/development/center/repository/strategy asia2001 en.pdf

——، رسالة من البعثة إلى المجلس وإلى البرلمان الأوروبي، دور الاتحاد الأوروبي في تعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية في دول العالم الثالث، رسالة (٢٠٠١)٨، ٢٥١ أيار/مايو ٢٠٠١.
http://ec.europa.eu/development/icenter/repository/com2003 0615en01 en.pdf

——، رسالة من البعثة إلى المجلس وإلى البرلمان الأوروبي واللجنة الاقتصاديه والاجتماعية الأوروبية والحكم والتطوير، رسالة (٢٠٠٣)٦١٥ نهائية، ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣.
http://eurlex.europa.eu/lexUriServ/lexUriServ.do?uri=COM:02001:0252:FIN:EN

——، رسالة من البعثة، شراكه جديدة مع جنوب شرق آسيا، رسالة (٢٠٠٣)٤/٣٩٩، ٢٠٠٣.
http://www.eurosoutheastasia-ict.org/docs/anewpartnership.pdf

——، رسالة من البعثة إلى المجلس وإلى البرلمان الأوروبي، شراكة أقوى بين الاتحاد الأوروبي وأمريكا اللاتينية، رسالة (٢٠٠٥)٦٣٦ نهائية.
http://eceuropa.eu/external relations/la/docs/com05 636 en.pdf

——، رسالة من البعثة إلى المجلس وإلى البرلمان الأوروبي وإلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية وإلى لجنة الأقاليم، الحكم في الإجماع الأوروبي حول التطوير نحو نهج متناسق داخل الاتحاد الأوروبي، رسالة (٢٠٠٦)٤٢١ نهائية، ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠٦.
http://ec.europa.eu/development/icenter/repository/COM 2006 4 EN.pdf

——، تشجيع حقوق الإنسان والديمقراطيه حول العالم، ٢٠٠٧.
http://ec.europa.eu/development/icenter/repository/brouchure hrd 07 en.pdf

——، التخطيط الإقليمي لآسيا: وثيقة استراتيجية ٢٠٠٧–٢٠١٣، ٢٠٠٧.
http://ec.europa.eu/external relations/asia/rsp/07 13 enpdf

——، أمريكا اللاتينية: وثيقه التخطيط الإقليمي ٢٠٠٧–٢٠١٣، ج/٢٠٠٧/١٤١٧، ٢٠٠٧.
http://ec.europa.eu/external relations/la/rsp/07 13 en.pdf

الاتحاد الأوروبي، ميثاق الحقوق الأساسيه للاتحاد الأوروبي، المجلة الرسميه للمجتمعات الأوروبية، ت٣٦٣٤، ١٨ كانون أول/ديسمبر ٢٠٠٠.
http://www.europarl.eu/charter/pdf/text en.pdf

——، المعاهده المنشئة للاتحاد الأوروبي، المجلة الرسميه للمجتمعات الأوروبية، ت٣٢١ ج/١، ٢٠٠٦.
http://eurlex.europa.eu/LexUriServ/LexUriServ.do?uri=OJ:C:2006:321E:0001:EN:PDF

——، الإجماع الأوروبي حول التطوير، المجلة الرسميه للمجتمعات الأوروبية، ت٤٦، ٢٤ شباط/فبراير ٢٠٠٦.
http://ec.europa.eu/development/icenter/repository/european consensus 2005 en.pdf

——، نظام (البعثة الأوروبية) الرقم٢٠٠٦\١٨٨٩ للبرلمان الأوروبي والمجلس المنعقد بتاريخ ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦ لتأسيس جهاز مالي بغية تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان في العالم، المجلة الرسمية للمجتمعات الأوروبية، ل٣٨٦، ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.
٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦
http://ec.europa.eu/europeaid/where/worldwide/eidhr/documents/reg 1889 2006 io I386.enpdf

——، معاهده لشبونة المعدلة للاتفاقية حول والمعاهدة المنشئة للاتحاد الأوروبي، المجلة الرسمية للمجتمعات الاوروبية، ت٣٠٦، ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧.
http://bookshop.europa.eu/eubookshop/download.action?filename=FXAC07306ENC0002.pdf&eubphfUid=53481&catalogNbr=FX-AC-07-306-EN-C

القانون النهائي للمؤتمر الخاص بالأمن والتعاون في أوروبا (قانون هلسنكي النهائي)، ١ آب/أغسطس ١٩٧٥.
http://www.osce.org/documents/mcs/1975/08/4004 en.pdf

الإعلان المشترك لمؤتمر باريس من أجل المتوسط، ١٣ تموز/يوليو ٢٠٠٨.
http://www.europarl.europa.eu/intcoop/empa/home/declaration paris summit for-mediterranean 13july2008/en.pdf

لاندمان، تود. أهمية المفاهيم: ترسيم الديمقراطيه والحكم وحقوق الإنسان المؤسسة الدولية للديمقراطية و الانتخابات، سوف يُنشر قريباً.
لاندمان، تود، ولاريزا ماركو. الخطاب السياسي للاتحاد الأوروبي: الديمقراطيه والحكم وحقوق الإنسان، المؤسسة الدولية للديمقراطية و الانتخابات، سوف يُنشر قريباً.

اتفاقية الشراكة بين أعضاء دول أفريقيا ومجموعة دول المحيط الهادئ من جهة، والاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء من جهة أخرى، اتفاقية كوتونو، ٢٣ حزيران/يونيو ٢٠٠٠.
http://ec.europa.eu/development/icenter/repository/agr01 en.pdf

المؤسسة الدولية للديمقراطية و الانتخابات، تقييم نوعية الديمقراطية، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، ٢٠٠٨.

إعلان باريس حول كفاءة المساعدات، ٢ آذار/مارس ٢٠٠٥.
http://www oecd.org/dataoecd/11/41/34428351.pdf

لمحة موجزة عن المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات

رسالتنا

في عالم ما تزال الديمقراطية فيه مسألة غير مسلّم به، تتلخص رسالة المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات فيما يلي:

دعم التغيير الدائم نحو الديمقراطية من خلال توفير المعرفة المقارنة، والمساعدة في الإصلاح الديمقراطي، والتأثير في السياسات العامة والشؤون السياسية.

ونركز في مهماتنا على قدرة المؤسسات الديمقراطية على إنشاء نظام سياسي يتميز بالمشاركة العامة والشمولية، وإنشاء حكومة تمثل الشعب وتكون خاضعة للمساءلة، إضافة إلى قدرتها العالية في الاستجابة إلى احتياجات المواطنين وطموحاتهم، والعمل من أجل سيادة القانون وضمان حقوق متساوية لجميع المواطنين.

نقوم بعملنا من خلال ثلاثة مجالات عمل:

- توفير المعرفة المقارنة والخبرة النابعة من التجارب السياسية في عمليات بناء الديمقراطية ضمن سياقات متعددة حول العالم؛
- مساعدة الجهات السياسية الفاعلة في إصلاح العمليات والمؤسسات الديمقراطية، والمشاركة في العمليات السياسية عندما يتم دعوتها لذلك؛
- التأثير على السياسيات العامة في بناء الديمقراطية عبر توفير المصادر عن معرفتنا المقارنة وتوفير المساعدة للجهات السياسية الفاعلة.

يتضمن عملنا مبدأين رئيسيين:

نحن نؤيد التغيير الديمقراطي، وتتعلق الديمقراطية بتطوير وتكييف الأنظمة السياسية لتلبية احتياجات المجتمعات الدائمة التغير.

نحن ندعم التغيير، وتنبع دوافع التغيير من داخل المجتمعات.

برنامجنا:

لا يمكن استيراد أو تصدير الديمقراطية، لكن يمكن دعمها. ونظراً لإمكانية تحفيز وإلهام الجهات الفاعلة من خلال ما يفعله الآخرون في بقية أنحاء العالم، تقوم المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات بدور فعّال في دعم المبادرات من خلال:

توفير المعرفة المقارنة والخبرات في:

- الانتخابات والاستفتاءات الشعبية
- الدساتير
- الأحزاب السياسية
- النوع الاجتماعي (الجندر) في الديمقراطية، والتمكين السياسي للمرأة
- التقييم الذاتي للديمقراطية
- الديمقراطية والتطوير

تقديم المساعدة للجهات السياسية الفاعلة في عمليات الإصلاح السياسي:

بما أن التغيير الديمقراطي يحدث في النهاية بين المواطنين على الصعيدين الوطني والمحلي، فإننا نؤيد، بناءً على طلب الدول المعنية وضمن مجالات برنامجنا، عمليات الإصلاح الوطني في الدول الواقعة في:

- أمريكا اللاتينية
- أفريقيا والشرق الأوسط
- آسيا ومنطقة المحيط الهادئ

التأثير على سياسات بناء الديمقراطية:

من الميزات الأساسية لتعزيز عمليات بناء الديمقراطية تبادل المعرفة والخبرات بين الجهات السياسية الفاعلة. ونحن ندعم مثل هذا التبادل عن طريق:

- الحوار
- الحلقات الدراسية والمؤتمرات
- بناء القدرات

السعي نحو تطوير ودمج مفهوم القضايا الرئيسية ضمن الاتجاه السائد:

بما أن المؤسسات الديمقراطية والعمليات الديمقراطية تعمل ضمن سياق سياسي وطني ودولي، لذا نقوم بتطوير ودمج مفهوم كيفية تفاعل الديمقراطية مع كل من:

- التطوير
- الصراع والأمن
- النوع الاجتماعي (الجندر)
- التنوع والتعددية

نهجنا

تنمو الديمقراطية من داخل المجتمعات، وهي عملية ديناميكية دائمة التطور. ولا تصل الديمقراطية إلى حالة من الثبات الدائم. وينعكس هذا في عملنا الذي يشمل دعم جهود شركائنا من أجل تحقيق تقدم مستمر في عمليات الديمقراطية. نعمل معهم خطوة تلو أخرى من منظور طويل الأجل.

نعزز فرص التآزر مع الأطراف المشاركة في دفع العمليات الديمقراطية إلى الأمام – منها الكيانات السياسية الإقليمية (الاتحاد الأوروبي)، منظمة الدول الأمريكية، والاتحاد الأفريقي، وصناع السياسية العامة، والسياسيين، والأحزاب السياسية، وهيئات إدارة الانتخابات، ومنظمات المجتمع المدني – ودفع الشراكة الاستراتيجية مع وكالات إقليمية ودولية ثنائية الأطراف ومتعددة الأطراف التي تدعم التغيير الديمقراطي ومع جهات مختلفة في الأمم المتحدة.

ويتضمن جوهر عملنا وضع الخبرات والخيارات على الطاولة دون تحديد الحلول، ونلتزم بالمبدأ القائل إن صناع السياسية في الديمقراطية هم المواطنون ومن يمثلهم.

المؤسسة الدولية للديمقراطية والإنتخابات منظمة دولية حكوماتية تعمل على دعم الديمقراطية المستدامة في جميع أنحاء العالم. وجميع الدول الأعضاء في المؤسسة دول ديمقراطية توفر الدعم السياسي والمالي لعمل المؤسسة. وتشمل الدول الأعضاء كلاً من الدول التالية: أستراليا، باربادوس، بلجيكا، بوتسوانا، كندا، الرأس الأخضر، تشيلي، كوستاريكا، الدنمارك، فنلندا، ألمانيا، غانا، الهند، موريشيوس، المكسيك، ناميبيا، هولندا، النرويج، البيرو، البرتغال، جنوب أفريقيا، أسبانيا، السويد، سويسرا، الأورغواي، واليابان بصفة مراقب.